

1 September 2011

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٣٥

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد رودولفو ريبس رودريغيز.....(كوبا)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن الآن افتتاح الجلسة العامة ١٢٣٥ لمؤتمر نزع السلاح. وقبل أن نشرع في أعمالنا، اسمحوا لي بأن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بالأمين العام للمؤتمر وبأعضاء الأمانة الآخرين، وأن أشكرهم بالخصوص على الجهود العظيمة التي بذلوها كي تكون أعمال المؤتمر متعددة اللغات بالكامل. وقلت لهم إنني، بسبب التزام كوبا في هذا الصدد تحديداً، أود الاضطلاع بمهام الرئاسة باللغة الإسبانية، التي هي إحدى لغات الأمم المتحدة الرسمية، وقد تفضلوا بإعداد الوثائق اللازمة لإدارة الاجتماع بالإسبانية.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدثين، أود أن أتناول مباشرة التفاوض بشأن الوثيقة، لكن اسمحوا لي بأن نرحب بالوفود التي ترد على قائمة المتحدثين في الجزء الأول من النقاش.

بداية، أود، أصالة عن نفسي ونيابة عن المؤتمر بكامله، أن أنتهز هذه المناسبة الخاصة لتوديع سعادة سفير الهند، السيد راو، وشكره. وأود أن أعبر لسعادته عن بالغ تقديرنا لمساهماته القيمة العديدة في أعمالنا أثناء وجوده بيننا هنا، وعن خالص تمنياتنا له بالتوفيق والارتياح في منصبه الجديد.

وأود في الوقت نفسه أن أرحب، أصالة عن نفسي ونيابة عن المؤتمر، بسعادة السفير مينتي، الممثل الدائم الجديد لجنوب أفريقيا لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، ومن بين ذلك مؤتمر نزع السلاح.

وقبل أن نشرع في النظر في التقرير، ننتقل إلى قائمة المتحدثين في هذا الاجتماع.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أودع بأحر العبارات الممكنة وأشيد بزميلنا من الهند، السفير راو، سفير الهند، متمنياً له كل التوفيق. كما أود أن أرحب باختصار شديد بزميلنا الجديد، سعادة السفير مينتي الذي أظن أن كثيراً منا يعرفونه. وأتطلع كثيراً إلى العمل معه.

واسمحوا لي بأن أشارككم بياناً نيابة عن زملائي من الصين والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وفرنسا. وأود أن أذكر باختصار بأن زميلنا سعادة السفير دانون أطلع هذه المجموعة في وقت سابق على مؤتمر عقده في باريس هذه الدول الخمس، أي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهو هدف ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض اتفاقية عدم الانتشار.

ومن بين التطورات التزام هذه الدول الخمس بمضاعفة جهودها للتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ففي إطار متابعة هذا الالتزام، يسرني أن أبلغكم بأننا اجتمعنا كلنا هنا في جنيف يوم ٣٠ آب/أغسطس.

وعُززت وفودنا الخمسة جميعها بأفضل العناصر من العواصم. وقد كان اجتماعاً جيداً ومثمراً. ودون مزيد من التأخير، اسمحوا لي بأن أشارككم موجزاً مختصراً اتفق عليه في ذلك الاجتماع. وقد استنسخته. فلا حاجة إذن إلى تدوين ملاحظات إن كنتم لا ترغبون في ذلك. وسأقرأ عليكم البيان:

متابعةً للالتزام الذي قطعته الأعضاء الخمسة الدائمون أثناء مؤتمر باريس الذي عقد في تموز/يوليه، اجتمع أولئك الأعضاء في جنيف في ٣٠ آب/أغسطس لتقييم التطورات المتعلقة بمؤتمر نزع السلاح. وبحثوا سبل تحقيق هدفهم المشترك في مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن، وهو الهدف المتمثل في إبرام معاهدة تحظر إنتاج مواد انشطارية لصنع أسلحة نووية. وأعربوا عن تصميمهم على بلوغ هذا الهدف. ويتطلعون في هذا السياق إلى أن يجتمعوا مجدداً، بمعية أطراف أخرى ذات صلة، أثناء انعقاد اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إنه لمن دواعي السرور أن نرى ممثلاً لكوبا يدير مداولاتنا. واسمحوا لي أيضاً بأن أرحب بوجود سعادة سفير جنوب أفريقيا، السيد مينتي، بينما. فقد كان لي شرف معرفته منذ سنوات عدة. وأنا واثق من أن خبرته الواسعة وحصافته السياسية التي يعترف بها كثيرون ستفيد عملنا.

السيد الرئيس، لما كنت أستعد لمغادرة جنيف لتولي مناصبي الجديد، أرجو أن تأذنوا لي في مشاركتكم بعض الأفكار الشخصية. لكنني أود أن أبدأ بشكر جميع الزملاء الحاضرين هنا على صداقتهم وترحابهم ونصائحهم الحكيمة. وقد شرفت بالعمل بين دبلوماسيين مرموقين، وسأظل أعتز بالأيام التي قضيناها معاً.

لقد كان العمل المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح دائماً شاغلاً من شواغل النخبة. ولم يحدث أن حبذت يوماً فكرة أرستقراطية نزع السلاح، لكنني أعتقد جازماً بأن على الدول أن تكتسب الخبرة في ميدان نزع السلاح، ليس لكي تكون قادرة على الدفاع عن مصالحها فحسب، بل للمساهمة في قضية السلام والأمن الدوليين أيضاً، وهي قضية أعظم. وإضافة إلى الخبرة، نحتاج إلى محافل تمكننا من مواصلة العمل الجماعي عن طريق الحوار والتعاون. وقد بُنيت هذه الهيئة بصبر وبصيرة على مر السنين. فهي تحتضن فكرة مفادها أن العمل من أجل نزع السلاح من الأهمية بحيث يستحق وجود محفل دائم للتفاوض. فهي ترمز إلى التطلع إلى أن يكون لمعاهدات نزع السلاح المشروعية والقوة اللتين يوفرهما العمل الجماعي. إن ما نصنعه هنا، بناء على أولويات وبرامج متفق عليها بواسطة الحوار والتفاوض على أساس الاحترام المتبادل، إنما هو المعاهدات - المعاهدات القادرة على الصمود أمام اختبار الزمن، والتي يمكن قبولها عالمياً.

والجانب السلبي في هذا الطموح السامي هو الإحباط - الإحباط من استغراق وضع المعاهدات المقبولة عالمياً مدة طويلة، والإحباط من أن أولويات المرء لا يشاركه فيها غيره، والإحباط من أن الإرادة السياسية للتفاوض تبدو مترنحة لفترات طويلة.

ولا أخفي عنكم أنني أشعر بنوع من الإحباط أيضاً؛ أولاً لأننا بعيدون كل البعد عن بدء مفاوضات في المؤتمر بشأن نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي ضمن إطار زميني ملزم، رغم ما حدث من تغييرات أساسية في البيئة الأمنية الدولية وبعض التغييرات المحمودة في المواقف السياسية للدول الحائزة أسلحة نووية.

والذي أراه هو أنه لا يمكن للمؤتمر أن يتهرب مدة طويلة من ولايته الأساسية المنبثقة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة التي أفردت لترع السلاح والمتمثلة في معالجة قضية نزع السلاح النووي بطريقة تتسم بالشمول وعدم التمييز. ولا يمكن الاستمرار فترة طويلة في إرجاء نزع السلاح النووي إلى ما لا نهاية أو السعي إلى تقطيع أوصاله في محافل شتى.

ولا أخفي عنكم ثانياً أنني أشعر بخيبة أمل، بل ربما بالإحباط، لأننا ضيعنا فرصة اعتماد برنامج عمل في أيار/مايو ٢٠٠٩ لبدء العمل المتعلق بالمضمون، بما فيه المفاوضات. وبدلاً من ذلك، كنا أسخياء في إنفاق وقت طويل وطاقة هائلة في بحث مسألة الإصلاح الإجرائي والمؤسسي. وقد سُمي المؤتمر بأسماء شتى، منها أنه متفرج بريء هوجم ووُبخ على جريمة وهمية.

وكنت ذكرت في أول خطاب لي بهذه الصفة، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، بأن هذا المجلس قورن بقاعة المرايا - مرايا كثيراً ما تحرف، بدلاً من أن تعكس، واقع المصالح التي يجب التوفيق بينها لدى اضطلاعنا بولايتنا.

ومع ذلك، ما زلت أأمل أن نكون قادرين على أن نجعل جدران هذه القاعة تعكس حقاً واقع مصلحتنا المشتركة. ولا يوجد خلل جوهري في هذا المحفل أو قواعده. فهو بوصفه هيئة تجمع كل الدول ذات القوة العسكرية الكبيرة كي تتفاوض بصفتها أعضاء متساوية، لا يزال مناسباً اليوم وغداً. فإن قاطعناه، خاطرنا بأنفسنا. إننا مسؤولون عن جعل هذا المحفل يعمل. إننا مسؤولون عن مساعدة صناع القرار في أرض الوطن على إدراك أهمية مصلحتنا المشتركة.

وفي غابر العصور، تردد مقاتل هندي كان على وشك أن يخوض معركة ملحمية. لكنه كان محظوظاً إذ سمع نصيحة خالدة. وكان جوهر تلك النصيحة أن الجمود ليس خياراً. فلا بديل للفعل، لكن هذا الفعل يجب أن يقوم على الفهم لا على الرهبة أو الرغبة.

وتعود علاقتي بمؤتمر نزع السلاح إلى عام ١٩٩٠. فقد كنت جالساً هناك، وكنت شاباً متحمساً لموضوع نزع السلاح في إطار برنامج زمالة. وكان المؤتمر يتفاوض وقتئذ على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي معاهدة يعترف القاصي والداني بأهميتها ومساهمتها في ميدان نزع السلاح.

وفي خلال نحو ١٢ عاماً وأنا أعالج قضايا مؤتمر نزع السلاح هنا في جنيف وفي المقر، انتهيت إلى أهمية التوفيق بين وجهات النظر المختلفة والتوصل إلى تفاهات جماعية. ففي مجال نزع السلاح والأمن الدولي، يوفر المؤتمر محفلاً فريداً يمكن التوصل فيه إلى تلك التفاهات واتخاذ تدابير فعالة بشأن المسائل التي تؤثر في السلم والأمن الدوليين.

أغادر جنيف وكلّي أمل أن تكون انطلاقة مؤتمر السنة القادمة جيدة.

السيد مينتي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لما كانت هذه أول مرة أشارك فيها في أعمال مؤتمر نزع السلاح في قاعة المجلس التاريخية هذه، أسمحوا لي بأن أعبر عن خالص تقديري لعبارات الحفاوة، منها ما قاله سعادة السفير راو، الذي يوشك أن يغادر المكان في الوقت الذي ألتحق فيه بكم.

ويسرني أن أراكم ترأسون المؤتمر. فبين كوبا و جنوب أفريقيا علاقات وثيقة وروابط تاريخية قديمة من التضامن الحقيقي، ليس أقلها شأننا تضحيات شعب كوبا لدعم نضالنا من أجل الحرية والديمقراطية في جنوب أفريقيا والجنوب الأفريقي.

وأود أن أوجه أيضاً كلمة تقدير إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد توكايف، وإلى أعضاء الأمانة على دعمهم المستمر لأعمال المؤتمر.

ولما كان المؤتمر منخرطاً في استكمال تقريره إلى الجمعية العامة أثناء هذا الجزء الأخير من دورة عام ٢٠١١، فإننا نود أن نؤدي التحية للجهود التي بذلها الرؤساء الستة هذا العام والتي كان هدفها الخروج من حالة الجمود التي حالت منذ زمن دون إنجاز هذه الهيئة ولايتها باعتبارها المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. وبالنظر إلى هذه الجهود الجبارة، من المؤسف أن المؤتمر لم يبدأ المفاوضات بشأن أي من بنود جدول أعماله.

أسمحوا لي بدايةً بأن أقول صراحة إن جنوب أفريقيا تؤيد بشدة نزع الأسلحة النووية، وتدعم بقوة تخليص العالم من الأسلحة النووية. ويرى وفد بلدي أن نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار النووي مترابطان ارتباطاً لا انفكاك معه، الأمر الذي يستلزم تحقيق تقدم متواصل ولا رجعة فيه على كلتا الجبهتين. وإذا كان أحرز تقدم في توطيد تدابير عدم الانتشار، فإنه لم يتحقق تقدم مشابه في ميدان نزع السلاح النووي، رغم بعض الزخم الإيجابي في تدابير خفض الأسلحة النووية المتخذة على الصعيد الثنائي.

ولما كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار النووي، فإنها تظل الصك الدولي الأوحيد الذي ينص على التزام قانوني بإزالة الأسلحة النووية وتدابير شاملة لمنع انتشارها، في الوقت الذي يعترف فيه بحق الدول الثابت في التطبيق السلمي للطاقة النووية.

لذا، فإن معاهدة عدم الانتشار اتفاق تاريخي بين الدول الحائزة أسلحة نووية والدول غير الحائزة أسلحة نووية، أخذت الأولى على عاتقها بموجبه إزالة أسلحتها النووية، على ألا تأخذ الأخيرة بخيار امتلاك هذه الأسلحة. ونود في هذا الصدد التشديد على أهمية تنفيذ خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، التي أكدت مجدداً النتائج السابقة وبنيت عليها، وتشتمل على مجموعة واسعة من التدابير التي ترمي إلى تنفيذ الاتفاق الرئيس الوارد في المعاهدة.

وإذا كان اعترُف منذ أمد بعيد بما تمثله الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من تهديد للإنسانية، وأدى ذلك إلى حظر أسلحة الدمار الشامل تلك بواسطة المفاوضات في هذه الهيئة بالذات، فإن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية لا يزال وعداً لم يتحقق وهدفاً صعب المنال.

وإذا كان التدمير العشوائي والتداعيات الإنسانية الكبيرة التي تسبب فيها أسلحة الدمار الشامل مرفوضين، فإن الاستمرار في الاحتفاظ بخيار الأسلحة النووية لا يمكن تبريره أو الأخذ به ألبتة. وواضح أيضاً أن الضمانة الوحيدة التي تحول دون استخدام تلك الأسلحة هي إزالتها كلياً والتعهد بعدم إنتاجها مجدداً أبداً.

وإننا على يقين من أنه لا حيازة أسلحة نووية ولا السعي إلى امتلاكها يعزز السلم والأمن الدوليين. وتقع المسؤولية العظمى عن اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة الأسلحة النووية على الدول التي لا تزال تنظر إلى هذه الأسلحة على أنها أساسية لأمنها. فعلى هذه الدول أن تعجل، دون مزيد من التأخير، بعملية تفاوضية متسارعة تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع أشكاله تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

وكلنا نحتاج إلى أن نعمل معاً على تحقيق هذا الهدف المحوري لدى أوائنا مهامنا بصفتنا أعضاء في المؤتمر. فببذل هذا الجهد وحده يمكننا بناء إطار شامل لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

وقد غيرت عملية التحول في بلدي تغييراً جذرياً دور جنوب أفريقيا أيام الفصل العنصري، من دولة تهدد السلم والأمن الدوليين إلى دولة ديمقراطية مصممة على أن تسلك سلوك مواطن مسؤول من مواطني العالم. وشمل ذلك إزالة جميع أسلحتها النووية في وقت مبكر، وهو هدف كافحه بعضنا على مدى عقود عديدة.

ولذلك أخذت حكومة جنوب أفريقيا على نفسها، بعد تنصيبها في أيار/مايو ١٩٩٤، انتهاج سياسة عدم الانتشار، ونزع السلاح، وضبط الأسلحة، وهي سياسة تشمل جميع أسلحة الدمار الشامل، وتتناول أيضاً الشواغل المتعلقة بانتشار الأسلحة التقليدية. وهذه السياسة جزء لا يتجزأ من التزام جنوب أفريقيا بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.

فلم يكن التزام جنوب أفريقيا الديمقراطية بنزع السلاح قط هدفاً في حد ذاته. فهو مبني، في جملة أمور، على اعتقادنا بأنه لا يمكن فصل السلم والأمن الدوليين عن التنمية، وأنه لا يمكن تحقيق الأمن العالمي والموارد المالية الضخمة وغيرها يحرف مسارها في اتجاه اقتناء المزيد والمزيد من القدرات التدميرية، وأكثر من مليار شخص في جميع أنحاء العالم يعانون الجوع والحرمان.

ويضاف إلى هذه العلاقة بين الأمن والتنمية، أن مقاربتنا للأمن الدولي تقوم أيضاً على حقيقة مؤداها أن تهديدات عالم ما بعد الحرب الباردة الحديث تتجاوز في كثير من الأحيان الحدود التقليدية في عالم لا ينفك يتزايد ترابطه.

ويستوجب هذا الواقع بوضوح الأخذ بمقاربة مختلفة للسلام والأمن الدوليين تتخطى نموذج الأمن القومي الضيق الذي ساد القرن العشرين، بما في ذلك معركة ميزان القوى وقت نزاعات الحرب الباردة. ونعتقد أنه لا يمكن التصدي للتهديدات المشتركة تصدياً فعالاً إلا بتعزيز التعاون الدولي ووجود مؤسسات دولية قوية قادرة على تبديد شواغلنا الأمنية الجماعية. وعلى هذا، ينبغي أن تكون مقاربتنا في هذا المحفل مقارنة تعالج شواغلنا الأمنية المشتركة بدلاً من شواغل بعض التكتلات أو المناطق أو التحالفات الأمنية.

السؤال المطروح على المؤتمر هو ما إذا كانت هذه المؤسسة، بعد سنوات عديدة من الجمود، قادرة على استعادة مكانتها المتمثلة في أنها مؤسسة متعددة الأطراف متجاوبة يمكنها أن تسهم في تحقيق توافق جديد في الآراء بشأن المسائل التي تؤثر في أمننا المشترك. ووفد بلدي مستعد أتم الاستعداد للمساهمة في استكشاف خيارات تفجير الطاقات الكامنة في هذه المؤسسة.

وسنستمر في انخراطنا بجمّة وبطريقة بناءة في المؤتمر وفي غيره من محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف قصد إيجاد الحلول المناسبة، وهي حلول لا جرم ستتطلب تسويات لتوطيد النظام المتعدد الأطراف، وجهوداً لإيجاد عالم لا أسلحة نووية فيه. ويضاف إلى قضية الأسلحة النووية قضايا مهمة أخرى في مجال نزع السلاح على جدول أعمال المؤتمر تستلزم انتباهنا إليها، ليس أقلها أهمية ما يتصل بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

إن المأزق الذي وصل إليه المؤتمر لا يجوز أن يستمر وستعظم آثاره على وجاهة ومكانة المؤتمر باعتباره محفلاً متعدد الأطراف للتفاوض في قضايا نزع السلاح، وعلى الثقة الدولية فيه. وللحد من ضعف الثقة الكبير في المؤتمر، كلنا أمل في التوصل إلى حلول وسط تسمح للمؤتمر بأن يستأنف عمله الموضوعي. ومن الواضح لدى وفد بلدي أن ذلك يستوجب بذل جهود كبيرة لبناء الثقة، وتحلي جميع أعضاء المؤتمر بالمزيد من المرونة، وإرادة تجاوز المواقف المستبدة، والمقاربات السابقة التي حالت دون تحقيق تقدم. فإن فشلنا في هذا المسعى، ربما لن نستطع بعث الحياة في هذه المؤسسة التي يرى البعض أصلاً أنها تعيش مرحلة الموت السريري.

وأود التذكير بقرار عام ١٩٩٦ بشأن توسيع باب العضوية في المؤتمر، الذي سمح بانضمام بلدي بمعية ٢٢ بلداً آخر في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في إطار صفقة شاملة. ومع أن هذا القرار لم يُتخذ إلا بعد سنوات عدة من المفاوضات وكسب التأييد، إضافة إلى تدخل من كبار مسؤولينا السياسيين، فإن المؤتمر يحتاج إلى الاستفادة من الحكمة الجماعية لأعضائه بعد أن أصبحت العضوية أكثر تمثيلاً.

ورغم قلة ما تحقق من تقدم، أعرب المزيد من البلدان عن اهتمامه بالانضمام إلى المؤتمر. ورغم أن الفقرة ٢ من النظام الداخلي تنص على إجراء استعراض منتظم للعضوية، فإن هذه المسألة لم تول الاهتمام المناسب في السنوات الأخيرة. ونأمل إيجاد حل للخروج من هذا المأزق.

ولن يفوتني أن أعرب عن تقديري لدور المجتمع المدني، الذي ساهم مساهمة كبيرة في تحولنا الديمقراطي. ومن بين المنظمات غير الحكومية الكثيرة التي تعاوننا معها تعاوناً وثيقاً أثناء مكافحة الفصل العنصري الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، التي تؤدي دوراً بارزاً على هامش المؤتمر.

ونعتقد أنه آن الأوان كي ينظر المؤتمر بجدية في خيارات تعزيز تفاعله مع منظمات من ذلك القبيل بغية الاستفادة من نظرتها الثاقبة وأفكارها لتدعيم عمل المؤتمر.

وفي الختام، سيدي الرئيس، أتطلع، وأنا أتولى منصبتي بصفتي ممثل جنوب أفريقيا الدائم لدى المؤتمر، إلى التعاون معكم ومع سائر الأعضاء على بذل الجهود الجماعية اللازمة لبعث الأمل في عالم أكثر سلاماً وأماناً وازدهاراً. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي المتواصل ودعمه من أجل تنفيذ ولاية المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكركم سعادة السفير ميني على عباراتكم الرقيقة التي وجهتموها إلى شعب بلدي وإلي، ونرحب بكم، ونحن ندرك بالخصوص أن خبرتكم وحكمتكم وقيادتكم التي أثبتتموها في مناسبات عدة، منها رئاستكم حركة عدم الانحياز، يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في أعمال مؤتمرنا. وأمل أن تتمكن، بفضل آرائكم، من الخروج من المأزق الحالي الذي تتخبط فيه أعمالنا. وأنفق تماماً مع ما قلتموه بشأن المجتمع المدني، وبشأن زيادة عدد الأعضاء، وسوى ذلك. وأرى أن مشاركتكم كانت مفيدة جداً.

وأود استشارة أعضاء المؤتمر لأننا عندما نشرع في التفاوض بشأن الوثيقة، أعتمد التركيز على مقترحات بعينها. فقد طلب العديد من الوفود الحديث أثناء النقاش. وبعضها سيحيل مباشرة على التقرير. أقترح أن يشمل هذا النقاش الجاري الوفود المهتمة بالإدلاء ببيانات عامة بشأن التقرير. وأكرر، عندما نبدأ المفاوضات، سنقبل فقط البيانات المتعلقة تحديداً بمضمون التقرير وشكله، وستفادى البيانات العامة. وعليه، أدعو الوفود التي تعتمزم الإدلاء ببيانات عامة بشأن التقرير أن تفعل ذلك الآن؛ وأكرر، لا أريد أن يدلّي بتلك البيانات بعد أن نكون قد شرعنا في النظر في التقرير.

وقبل أن أعطي الكلمة للممثل الدائم لأستراليا، السيد وولكوت، أسمحوا لي بأن أقول، وقد قرأت بيانه، إنني أقدر كل التقدير أنه لن يتحدث عن مسؤولية الحماية وإنما عن التطورات المتعلقة بمبادرة بلده بشأن قضايا أخرى ذات صلة بالمؤتمر.

السيد وولكوت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): لما كانت هذه أول مرة تخاطب فيها أستراليا الحضور أثناء رئاستكم، أود أن أهنتكم بترؤس مؤتمر نزع السلاح، وأؤكد لكم دعم أستراليا الكامل لدى اضطلاعكم بمهمة استكمال تقرير المؤتمر.

وأدلي بالبيان التالي نيابة عن سعادة السفير سودا، سفير اليابان.

استضافت أستراليا واليابان، في أثناء الجزأين الأول والثاني من دورة عام ٢٠١١ لمؤتمر نزع السلاح، "اجتماعات جانبية للخبراء" في قصر الأمم تناولت جوانب المعاهدة المقترحة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع أسلحة نووية متفجرة أو غيرها من الأجهزة النووية، المعروفة باسم معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلى مدى تسع جلسات دامت كل واحدة منها نصف يوم، أتاحت الاجتماعات الجانبية الفرصة أمام الوفود إلى المؤتمر والخبراء من العواصم كي يتبادلوا الآراء في عدد من الموضوعات المتصلة بالمعاهدة، لا سيما التعريفات ومفاهيم التحقق.

وكانت النقاشات تتسم بالحيوية بفضل المشاركة الفاعلة من الدكتور برونو بيلو من سويسرا، وممثلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وحضر الاجتماعات الجانبية أيضاً ممثل كل من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وترد تقارير الرئاسة عن هذه الاجتماعات في وثائق المؤتمر. وبصفتي وسعادة السفير سودا الرئيسين، نأمل أن تكون تلك التقارير منهلاً لا ينقطع نفعه عن الدول الأعضاء والدول التي لديها صفة مراقب في المؤتمر.

ويقدم هذا البيان بعض وجهات النظر الختامية مني ومن وسعادة السفير سودا بشأن الاجتماعات الجانبية. وكان الذي حفز أستراليا واليابان إلى استضافة الاجتماعات الثلاثة دعوة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون المؤتمر في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى "مسار أولي لتوعية الواحد منكم الآخر ولبناء الثقة فيما بينكم، وهو ما من شأنه أن يهيئ ويسر مسار التفاوض الرسمي بمجرد اعتماد المؤتمر برنامج عمله". ونرى أن الاجتماعات الجانبية لبّت هذه الدعوة وحقت ثلاث نتائج متواضعة لكنها نافعة.

أولاً، ساعدت على رفع مستوى النقاش في المؤتمر بشأن المسائل المتصلة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد أدى المآزق الذي يتخبط فيه المؤتمر والذي طال أمده إلى تآكل المعارف والقدرات بين وفود المؤتمر. وكان الغرض من الاجتماعات إصلاح هذا الوضع، ودعم المؤتمر، والمساعدة على التعلم بجمع وفود المؤتمر والخبراء، وإتاحة الفرصة للتركيز المتواصل على موضوعات محددة. ونتج عن ذلك تدخلات شددت أكثر على المضمون أثناء الجلسات العامة الرسمية وغير الرسمية التي بُحِثت فيها معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في دورة المؤتمر لعام ٢٠١١.

ثانياً، أثبتت الاجتماعات الجانبية أن بإمكان وفود المؤتمر أن تبني الثقة وتبادلها عندما تأخذ بذلك الخيار. وأحطت وسعادة السفير سودا علماً بما أبداه عدد كبير جداً من الوفود من رغبة في المشاركة في تلك الاجتماعات للاستماع إلى المعلومات والاطلاع عليها وتبادلها بروح من الانفتاح والزمالة؛ ونعرب عن تقديرنا لذلك كله.

ثالثاً، ساعدت الاجتماعات الجانبية على تجديد التركيز على مكامن الاختلافات الجوهرية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، مثل التعاريف، وآليات التحقق،

والنطاق، والقضايا المؤسسية. وعلى هذا، سمحت الاجتماعات بتحسين إدراك التحديات التي ستطرح عند التفاوض بشأن المعاهدة المقترحة، وبإحداث زخم في تحديد المواقف الوطنية للحكومات وتوضيحها، أكثر من ذي قبل.

وفي الوقت نفسه، قدمت تدخلات بعض الوفود أثناء الاجتماعات لمحات خاطفة عن الطريقة التي يمكن أن تبدأ تضيق بواسطتها شقة بعض الاختلافات في المواقف الوطنية عند الشروع في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن المؤكد أنه يجب النظر إلى الاجتماعات الجانبية وهذه النتائج المتواضعة في سياقها.

ولم يخطُ المؤتمر حتى الآن خطوة ذات بال صوب عالم يخلو من الأسلحة النووية، أي استهلال المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج مواد انشطارية لصنع أسلحة نووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية وفقاً لولاية شانون. وأرى وسعادة السفير سودا أن هذا الفشل مؤسف للغاية، ولا بد من تداركه على جناح السرعة. ونرى أيضاً أن قيمة المعاهدة المقترحة تزيد عندما تركز النقاشات بشأن المواد الانشطارية على قضايا المضمون، وتصبح الثقة، التي تنجم عن تدابير التحقق الجديدة، أوضح.

وأغتنم وسعادة السفير سودا هذه المناسبة لأشكر جميع من شاركوا وساهموا في الاجتماعات الجانبية، خاصة من سافروا إلى جنيف في سبيل ذلك. ونشكر الدكتور بيلو جزيل الشكر على مساهمته الكبيرة والقيمة.

وأضم صوتي إلى صوتكم، سيدي الرئيس، لأودع سعادة السفير راو. فقد حظيت بشرف العمل معه، وأحیی إسهامه الكبير في معالجة المشكلات التي تواجهنا جميعاً. وأتطلع إلى رؤيته في محافل أخرى. وأرحب من جهة أخرى بسعادة السفير مينتي في هذه الهيئة، وأتطلع أيضاً إلى الاستفادة من خبرته وحكمته في حواراتنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نشكركم سعادة السفير وولكوت على إطلاع المؤتمر على هذه الجهود المشتركة بين أستراليا واليابان بشأن أحد بنود جدول الأعمال. وأعتقد أن جميع أعضاء المؤتمر يقدرون اتسام هذه الجهود بالشفافية.

وقبل أن أعطي الكلمة لممثلة كندا، أود اغتنم هذه المناسبة لأحیی بالخصوص جهود سعادة السفير ماريوس غرينيوس أثناء رئاسته المؤتمر. فقد كان رئيسنا الأول في هذه الدورة، وكان لتصميمه أثر حميد على أعمالنا جميعاً.

السيدة أندرسون (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس على ما تكرمتم به من كلام طيب في حق سعادة السفير غرينيوس. أمل أن تكون السفيرة الجديدة، بعد وصولها، قادرة على مواصلة ما قام به من أعمال جلية.

سيدي الرئيس، تعلمون أن كندا استأنفت، في ٢٢ آب/أغسطس، مشاركتها في مؤتمر نزع السلاح ونظرها في جدول أعمال المؤتمر المهم في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح.

ففي ١١ تموز/يوليه، كانت كندا أعلنت أنها ستقاطع المؤتمر طيلة رئاسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو سلوك لم تسلكه كندا قط منذ انضمامها إلى المؤتمر وأسلافه. فقد انتاب حكومة بلدي شعور قوي بأن ذلك البلد، المعروف بأنه ينشر أسلحة الدمار الشامل، منتهكاً بذلك التزاماته بعدم الانتشار، لا يتمتع بالمصادقية لرئاسة المحفل الأوحيد للتفاوض في قضايا نزع السلاح.

ويظل يساور كندا قلق بالغ من نقل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المسجّل لمواد وتقانات يمكن أن تُصنع بواسطتها أسلحة نووية وصواريخ، وعدم تقيدها بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في المحادثات السادسة، وعدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي صدرت في أعقاب تجاربها لأسلحة نووية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وأيار/مايو ٢٠٠٩.

والآن وقد انقضت مدة رئاسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن كندا تستأنف مشاركتها في المؤتمر بعزم ثابت على مواصلة العمل المتعلق بالمضمون والخاص بالصكوك المتعددة الأطراف المعنية بعدم الانتشار، وضبط الأسلحة، ونزع السلاح.

ونؤكد أن الخطوة القادمة الأقرب إلى المنطق صوب عالم خال من الأسلحة النووية هي التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لا تمييز فيها ويمكن التحقق منها دولياً وبفاعلية.

ورغم ما يتسم به الهدف المتمثل في عدم الانتشار ونزع السلاح من أهمية للسلم والأمن الدوليين، فقد تعطل بالفعل منذ عام ١٩٩٨ الاتفاق على برنامج عمل يشمل التفاوض بشأن تلك المعاهدة، عدا حصول توافق في الآراء بشأن برنامج عمل لم يعمر طويلاً، وتوقف تنفيذه؛ وهو يرد في الوثيقة CD/1864.

وترى كندا أن ضرورة إصلاح المؤتمر تتجلى في أمور منها قدرة الدول التي لم ترق إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال عدم الانتشار على أداء دور ريادي في هذا المحفل، وإساءة استعمال قاعدة توافق الآراء لعرقلة الأعمال المتصلة بالمضمون.

وكانت حكومة بلدي لفتت الانتباه إلى أن كندا ستستمر في الضغط من أجل إصلاح المؤتمر، ومن ذلك الرئاسة بالتناوب، وآلية نزع السلاح في الأمم المتحدة عموماً، لمعالجة هذه المسائل ضمن العمليات المكرسة. ففي غياب الإصلاح، وبالنظر إلى استمرار الجمود أمام أولويات طال أمدها وتحظى بدعم واسع، أبدى المجتمع الدولي بالفعل رغبته في التوسل بوسائل بديلة للتقدم بأهدافه متى كانت هناك إرادة لذلك.

وتعرب كندا عن أملها الصادق في أن يتمكن المؤتمر في دورته المقبلة من استئناف عمل حقيقي لدعم عدم الانتشار ونزع السلاح، بدءاً ببرنامج عمل يشمل ولاية تقضي بالتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فإن استمر هذا الجمود، فستنظر كندا أكثر فأكثر إلى التقدم بالمفاوضات المتعلقة بالمعاهدة المذكورة بوسائل أخرى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): الآن، أعطي الكلمة لسيدة أبرزت أكثر من ذي قبل قضية المنظور الجنساني في مجال نزع السلاح، وهي سعادة السفيرة أرانغو، سفيرة كولومبيا.

السيدة أرانغو أولموس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود بداية أن أهنئكم على توليكم الرئاسة في هذا الظرف، لأني أعلم أنه ليس من السهل كتابة تقرير عما حصل هذه السنة. أشكركم جزيل الشكر حقيقةً على ما تفضلتم به من عبارات؛ وأود أيضاً أن أؤكد شيئاً ذكرتموه، وهو قضية المساواة بين الجنسين، التي لا نكاد نجد لها ذكراً هنا في مؤتمر نزع السلاح. فربما اختلف الوضع في المؤتمر لو سادته المزيد من المساواة بين الجنسين. ولما كانت هذه أول مرة يخاطب فيها وفد بلدي المشاركين في ظل رئاستكم، اسمحوا لي بأن أشكركم على توليكم هذه المسؤولية الكبيرة وأقول لكم إن وفد كولومبيا يدعمكم كلياً لدى اضطلاعتكم بمهامكم. وأود أيضاً أن أشكركم والأمانة على كتابة مؤتمر نزع السلاح تقريراً عن أعمال دورته لعام ٢٠١١. وعلى الجملة، نرى أنه يعرض بصورة شاملة أنشطة هذه السنة، وأنه منطلق جيد للنقاش.

واستجابةً لدعوتكم الكريمة الأسبوع الماضي، سادلي ببيان قصير ومقتضب وعملي بعد بعض الملاحظات الأولية من وفد كولومبيا بشأن مشروع التقرير. أولاً، نعتقد من المهم أن يشير التقرير إلى ما أبدي في هذه الدورة من أفكار بشأن تدعيم مؤتمر نزع السلاح ومستقبله. ونرى أن هذا النشاط مرجع هام للمؤتمر ولأعمال يحتل بها مستقبلاً. ونقترح في هذا الصدد تعديل الفقرة ٨ من مشروع التقرير بحيث تشير إلى ذلك.

ثانياً، نستغرب بعض الشيء صيغة الفقرتين ١٠ و ١١، لا سيما الفقرة الأخيرة، لأنه يبدو وكأن المؤتمر يقدم تقريراً عن أنشطة هيئات أخرى. ونعتقد أن التقرير ينبغي أن يلقي الضوء على أنشطة المؤتمر، وأن يشير إلى العلاقة بين تلك الأنشطة والعمليات أو الإجراءات المتخذة في منابر أخرى. وعليه، ينبغي أن تبدأ الفقرة ١٠ بالإشارة إلى اجتماع مؤتمر نزع السلاح بالجلس الاستشاري للأمين العام لشؤون نزع السلاح في ٣٠ حزيران/يونيه. أما الفقرة ١١، فينبغي أن تبدأ من الإشارة إلى اجتماع مؤتمر نزع السلاح المعقود في ٤ آب/أغسطس والذي جرت فيه مناقشات بشأن اجتماع الجمعية العامة الذي عقد من ٢٧ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١ في إطار متابعة الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

وأخيراً، مع أننا ندرك أن العادة جرت على أن يعدّ تقرير مؤتمر نزع السلاح أنشطة السنة، نظراً إلى الوضع السياسي الحرج الذي يواجهه المؤتمر، فإننا نرى ألا يقتصر تقرير عام ٢٠١١ على سرد ما كان متوقعاً من جمود. ونعتقد أنه لن يفهم ألا يتضمن الفرع زاي من الجزء الثاني من التقرير أي عناصر تتعلق بالمضمون. وذلك يعني أن كل مناقشاتنا ورسائلنا والتماساتنا الهادفة إلى أن يكون المؤتمر مؤتمراً دينامياً يؤدي دوره فعلياً لم تكن سوى خطابات رنانة. ومن المعيب عدم اغتنام هذه الفرصة لتنفيذ الاقتراحات التي بُحِثت خلال السنة والتي قد تسهم في بعث الحياة في المؤتمر وحسن سيره، خاصة العمل المتصل بالمضمون في دورة عام ٢٠١٢.

وأثناء نقاشات حزيران/يونيه، قُدمت أفكار عدة يمكن إدراجها في التقرير، مثل إنشاء فريق عامل أو تبسيط اجتماعات السنة المقبلة، على سبيل المثال. ويُعتقد اعتقاداً جازماً أن عملية بعث الحياة في المؤتمر ينبغي أن تكون مسؤولية الدول الأعضاء في المؤتمر. عندئذ نكون قد انتهزنا فرصة إثبات إرادتنا السياسية الحقيقية الهادفة إلى إنقاذ هذه الهيئة من الشلل، وإرسال رسالة إيجابية إلى المجتمع الدولي الذي لا يفتأ يشعر بالإحباط، وبدأ صبره ينفد من جمودنا. سيدي الرئيس، نقترح - بكل احترام يليق بمقامكم - أن تفحصوا بعناية هذا المسار وتظروا في إمكانية إدراج أفكار عملية وقابلة للإنجاز في تقرير عام ٢٠١١.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): كان بيانكم جد محفز وعملي، كالعادة. وأود طرح مسألتين اثنتين. الأولى، أرجو من وفد كولومبيا أن يذكرنا بجميع اقتراحاته المحددة المتصلة بالصياغة عندما نتناول الفقرات المقصودة لاحقاً. والمسألة الثانية هي أن كوبا ما برحت تدعم مقترح القيادة الكولومبية المتعلق بإنشاء فريق عامل. فلا مانع لدينا من إدراج هذا المقترح في التقرير إن كان ذلك ما يرتضيه المؤتمر، علماً بأنه قد لا يكون ممكناً الاتفاق على جميع تفاصيله. ونحن على استعداد للنظر في أي مقترح قد يساعد المؤتمر على أن تدب الحياة في أعماله.

ولكي نستمر في الاستفادة من المنظور الجنساني النسائي، أعطي الكلمة الآن لسعادة السفيرة كونانايكام، الممثلة الدائمة لسري لانكا، التي شُرفت بالوقوف على عملها الرائع في كوبا.

السيدة كونانايكام (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على عبارات الترحيب الرقيقة في حقي وأنا أشرك لأول مرة في هذه الهيئة الموقرة.

بداية، يهنئ وفد بلدي شخصكم الكريم ووفد كوبا على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، ونود أن نحبي جهودكم الرامية إلى توجيه أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين للمضي بالأعمال التي بين أيدينا قدماً. ونعرب عن تقديرنا أيضاً للأمين العام، السيد توكايف، لدعمه مؤتمر نزع السلاح.

ولما كانت ولايتي في جنيف قد بدأت حديثاً، أؤكد أن سري لانكا تظل ملتزمة بعمل مؤتمر نزع السلاح، الذي هو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف المخصص لمفاوضات نزع السلاح، وترى أن دوره يبقى وجيهاً وصالحاً. وأتطلع إلى التعاون معكم على إنجاز هدفنا المشترك لتحقيق السلم والأمن في العالم، استناداً إلى المساواة في السيادة، والاستقلالية، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في شؤون الدول ذات السيادة.

ولا بد لنا، نحن أعضاء مؤتمر نزع السلاح، من أن نتوصل إلى فهم مشترك لإثبات إرادتنا السياسية التي تمس إليها الحاجة لدعم عمل المؤتمر.

ونرى من الضروري رسم خطة لزرع السلاح في إطار متعدد الأطراف تكون شفافة ومستدامة وموثوقاً بها تعالج مسألة عدم الانتشار أيضاً بحيث يتداعم مسارا نزع السلاح ومكافحة الانتشار.

وتدعم سري لانكا عقد دورة رابعة استثنائية للجمعية العامة تُفرد لزرع السلاح قصد بحث قضايا نزع السلاح والنظر فيها؛ وابتها شعور بالإحباط من استمرار عدم التوافق على عقد الدورة.

وتضم سري لانكا صوتها إلى صوت الجماعة الذي ينادي بإزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية. وإلى أن يتحقق هذا الهدف، نرى ضرورة ملحة للتوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً لحماية الدول غير الحائزة أسلحة نووية من استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها.

ونؤكد في هذا المقام ضرورة بدء المفاوضات بشأن برنامج تدريجي لإزالة الأسلحة النووية كلياً ضمن إطار زمني محدد، ربما في شكل اتفاقية للأسلحة النووية.

وأولت سري لانكا اهتماماً بالغاً لإنجاز هدف تسخير التقانات الفضائية في خدمة الأغراض السلمية. فمعلومٌ أن من الأسهل بكثير منع سباق التسلح مقارنة بالتحكم فيه أو التراجع عنه بعد بدئه. وفي هذا الإطار، تعاقبت مصر وسري لانكا على تقديم قرار إلى الجمعية العامة عن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونرى أن من شأن مشروع المعاهدة الذي قدمه الاتحاد الروسي والصين بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي في شباط/فبراير ٢٠٠٨، إن وُضع موضع التنفيذ، أن يساهم ليس في منع ظهور أسلحة في الفضاء فحسب، وإنما أن يضمن التنبؤ بالوضع الاستراتيجي أيضاً.

سيدي الرئيس، يتطلع وفد بلدي إلى التعاون الوثيق معكم على اعتماد تقرير المؤتمر عن أعماله لعام ٢٠١١ والمضي قدماً بأهدافنا المشتركة.

وفي الختام، لما كنا نودع سعادة سفير الهند، السيد راو، أود أن أعرب عن تمنياتي له بالتوفيق في مهامه ومسؤولياته الجديدة، وأرحب أطيّب ترحيب وأجمله بسعادة سفير جنوب أفريقيا، السيد مينتي.

السيد إندوني (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): تدرك مجموعة الـ ٢١ أننا على وشك استكمال تقرير عام ٢٠١١. لكننا نود الاستفادة من أحكام المادة ٣٠ للإدلاء ببيان كامل عن ضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وتود المجموعة أن تهنيئاً كوبا، وهي عضو في مجموعة الـ ٢١، على توليها الرئاسة. ونتمنى لكم كل ما من شأنه أن يُنجز عملكم. وتود أيضاً أن تهنيئاً بواستطكم سلف كوبا، وهي عضو أيضاً في المجموعة، على ما بذلته من جهود للسير بأعمال المؤتمر قدماً. أتحدث بالطبع عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتغتتم المجموعة هذه المناسبة لترحب بسعادة سفير جنوب أفريقيا لدى دوائر نزع السلاح وأسرة مجموعة الـ ٢١، السيد ميني. إن خيرة سعادة السفير ميني مشهورة، وتطلع إلى الانتفاع بخبرته الطويلة. وتود المجموعة أن تودع سعادة سفير الهند، السيد راو، وتتمنى له التوفيق في مساعيه القادمة.

والآن، سأدلي بالبيان الأول عن ضمانات الأمن السلبية باسم مجموعة الـ ٢١.

تؤكد المجموعة مجدداً أن الضمانة المطلقة الوحيدة لعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هي إزالتها كلياً. وتظل المجموعة مقتنعة بأنه متى استمر وجود الأسلحة النووية، استمر معه احتمال انتشارها وربما استعمالها.

وريشما تُزال جميع الأسلحة النووية، تؤكد المجموعة من جديد الضرورة الملحة للتعجيل بالاتفاق على صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً لحماية الدول غير الحائزة أسلحة نووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وينبغي أن يكون الصك واضحاً وذا مصداقية، لا يشوبه أي التباس، وينبغي أن يحدد هواجس جميع الأطراف.

وترى المجموعة أن من اللازم الاعتراف بحق الدول غير الحائزة أسلحة نووية في ألا تهاجمها الدول الحائزة لها أو تهدد بمهاجمتها، وتلح في دعوة الدول الحائزة أسلحة نووية إلى الامتناع عن عمل من ذلك القبيل أو التهديد به، صراحة أو ضمناً. وهذا موقف ثابت.

وتشدد المجموعة على ما أجمعت عليه محكمة العدل الدولية في استنتاجها، ومؤداه وجوب مواصلة المفاوضات المفضية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، بحسن نية، وإيصالها إلى خاتمة ناجحة، وذلك في إطار رقابة دولية صارمة وفعالة.

وتسلط المجموعة الضوء على الأهداف المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٥٤/٦٥ المعنون "تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار"، التي تؤكد التعددية مجدداً، في جملة أمور، بوصفها المبدأ الأساس في تبديد الشواغل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

ويظل يساور المجموعة قلق بالغ من عقائد الدفاع الاستراتيجي التي لا تقتصر على وضع أسس منطقية لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، بل تصر أيضاً على الأخذ بمفاهيم للأمن الدولي غير مبررة تستند إلى رسم سياسات الردع النووي لأحلاف عسكرية وتطويرها.

وترى المجموعة أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على أساس ترتيبات تتوصل إليها بحرية دول منطقة من المناطق، مع مراعاة أحكام الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة التي خصصت لنزع السلاح، خطوة إيجابية وإجراء مهم لتدعيم نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي.

وترحب المجموعة في هذا السياق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأها معاهدات ثلاثيلوكو، وراروتونغا، وبانكوك، وبيليندانا، وسومبيالاتنسك، ووضع منغوليا

بصفتها بلداً خالياً من الأسلحة النووية. وتؤكد المجموعة مجدداً أن من الضروري، في إطار المناطق الخالية من الأسلحة النووية، أن تقدم الدول الحائزة أسلحة نووية لجميع دول تلك المناطق ضمانات غير مشروطة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

وتكرر المجموعة دعمها لإنشاء منطقة خالية من جميع الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتؤكد من جديد، لهذه الغاية، ضرورة الإسراع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة المعتمدة بتوافق الآراء.

وترحب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بتأييد المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠١٠ عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع دول الشرق الأوسط بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسواها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وإذا كانت المجموعة ترى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية خطوة إيجابية في طريق المزيد من تقليص الأسلحة النووية والحد من انتشارها على نطاق العالم، فإنها لا تؤيد الحجج القائلة إن إعلانات الدول غير الحائزة أسلحة نووية كافية أو إنه لا ينبغي منح الضمانات الأمنية إلا في إطار المناطق الخالية من تلك الأسلحة. ولا يمكن للضمانات الأمنية المقدمة لدول المناطق الخالية من الأسلحة النووية أن تحل محل ضمانات أمنية عالمية ملزمة قانوناً، لأن الضمانات الأولى محدودة من الناحية الجغرافية.

وتذكّر المجموعة بأن طلب الضمانات الأمنية قدمته الدول غير الحائزة أسلحة نووية في الستينات وتبلور في عام ١٩٦٨ أثناء المرحلة الختامية من المفاوضات بشأن معاهدة عدم الانتشار. واعتبرت الدول غير الحائزة أسلحة نووية جواب الدول الحائزة تلك الأسلحة، الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و٩٨٤ (١٩٩٥)، ناقصاً وجزئياً ومشروطاً. ولا يزال طلب الضمانات مستمراً.

وتسلّم المجموعة بأنه ينبغي أن تستمر بهمة الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة أسلحة نووية، علماً بوجود مقاربات أخرى. وترى المجموعة أن إبرام صك من ذلك القبيل سيكون خطوة كبيرة صوب تحقيق أهداف ضبط الأسلحة، ونزع الأسلحة النووية، وعدم الانتشار بشتى أشكاله.

سيدي الرئيس، سأقرأ الآن البيان الثاني نيابة عن المجموعة، وهو عن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وأود قبل ذلك أن أعتنم هذه المناسبة باسم المجموعة لأرحب بسعادة سفيرة سري لانكا في مجتمع نزع السلاح هذا وفي أسرة مجموعة الـ ٢١.

ترى المجموعة أن دور تقانات الفضاء أصبح جزءاً من حياتنا اليومية. فلم يحدث قطّ أن كانت المعلومات، والاتصالات، والصيرفة، والصفقات الاقتصادية، والملاحة، بل حتى

عمليات صنع القرار السياسي والاستراتيجي، تعتمد إلى هذه الدرجة على تقانات الفضاء، التي تنمو هي نفسها بسرعة.

وتؤكد المجموعة مجدداً أن الفضاء الخارجي والأجرام السماوية الأخرى تراث مشترك للبشرية يجب الاستفادة منه واستكشافه واستخدامه بروح من التعاون لمنفعة البشرية جمعاء ومصالحها.

وتكرر المجموعة أن استكشاف الفضاء الخارجي وغيره من الأجرام السماوية واستخدامهما يجب أن يكونا لأغراض سلمية ولفائدة جميع البلدان ولصالحها، بغض النظر عن درجة تنميتها الاقتصادية أو تطورها العلمي.

وتشدد المجموعة على أن تزايد استخدام الفضاء الخارجي يعني تعاضم الحاجة إلى الشفافية وإلى تدابير بناء الثقة وتوفير المجتمع الدولي معلومات أفضل.

وترى المجموعة أنه يقع على عاتق جميع الدول التي تمتلك قدرات كبيرة في ميدان الفضاء مسؤولية خاصة للإسهام بفاعلية في تحقيق هدف استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تتعارض مع ذلك الهدف ومع المعاهدات القائمة ذات الصلة، حرصاً على صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزاً للتعاون الدولي.

وتسلم المجموعة بأن منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي هو أمر من شأنه أن يحول دون تعرض السلم والأمن الدوليين لخطر حسيم. وتؤكد ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير التي تنطوي على أحكام تحقق مناسبة وفعالة ومنعاً لحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه.

وتؤكد المجموعة الأهمية والضرورة الملحة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتشعر في هذا الصدد بقلق بالغ إزاء الآثار السلبية لإنشاء منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية ونشرها، والسعي إلى الحصول على تقانات عسكرية متقدمة يمكن أن تُنشر في الفضاء الخارجي، الأمر الذي أسهم، في جملة ما أسهم، في زيادة تدهور المناخ الدولي الذي يفرض على الجميع نزع السلاح وتوطيد الأمن الدولي.

وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أن على جميع البلدان أن تمتنع عن القيام بأنشطة يمكن أن تُعرض للخطر الهدف الجماعي المتمثل في المحافظة على فضاء خارجي خالٍ من أسلحة الدمار الشامل ومن جميع أشكال التسليح الأخرى، وذلك كي يتسنى الاستفادة الجميع من منافعه.

وترى المجموعة أن اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف تتيح للدول الأطراف آلية للتشاور فيما بينها والتعاون على إيجاد حلول لأي مشكلة قد تثار بشأن أهداف أحكام الاتفاقات أو تطبيقها، وأن بالإمكان حدوث هذه المشاورات وقيام هذا التعاون من خلال إجراءات دولية مناسبة توضع في إطار الأمم المتحدة ووفقاً للميثاق.

وقد أصبح منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أكثر إلحاحاً بسبب ما يثار من شواغل مشروعة إزاء عدم كفاية الصكوك القانونية القائمة لردع زيادة تسليح الفضاء الخارجي أو منع نشر الأسلحة فيه.

وتعيد المجموعة كذلك تأكيد اعترافها بأن النظام القانوني الساري على الفضاء الخارجي لا يكفل في حد ذاته وبمفرده منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولهذا الغرض، تشدد المجموعة على الحاجة إلى توطيد ذلك النظام وتعزيزه وزيادة فعاليته.

وتؤكد المجموعة من جديد في هذا الصدد أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد في المجتمع الدولي للتفاوض في ميدان نزع السلاح، وأنه يضطلع بالدور الرئيس في المفاوضات الموضوعية المتعلقة بالمسائل ذات الأولوية في مجال نزع السلاح. وترى المجموعة أن الوقت قد حان لبدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن قضايا منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وإضافة إلى ذلك، تضمن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٤/٦٥ بشأن "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" الملاحظات التالية بشأن مؤتمر نزع السلاح:

(أ) يؤدي مؤتمر نزع السلاح دوراً رئيساً في التفاوض بشأن عقد اتفاق متعدد الأطراف أو اتفاقات متعددة الأطراف تخص منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه؛

(ب) ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينشئ فريقاً عاملاً في إطار بند جدول أعماله المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" في أقرب وقت ممكن خلال دورته لعام ٢٠١٢.

وتخطط المجموعة علماً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٨/٦٥ بشأن "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي"، الذي يطلب إلى الأمين العام أن ينشئ فريقاً من الخبراء الحكوميين ليعد دراسة تبدأ في عام ٢٠١٢ بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي.

وإذا كانت المجموعة تشدد على أولوية التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً لترسيخ النظام القانوني الدولي بخصوص الفضاء الخارجي، فإنها تسلم بأن التدابير العالمية والشاملة المتعلقة بالشفافية وبناء الثقة، التي يُتوصل إليها من خلال مشاورات دولية واسعة النطاق، يمكن أن تكون تدابير تكميلية هامة. وترحب في هذا الصدد بالمبادرة المشتركة بين روسيا والصين المتعلقة بتقديم مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وفي الختام، أود أن أقول باسم المجموعة إن الوفود ستخاطب الحضور في الشواغل التي أثيرت بشأن مشروع التقرير.

الرئيس (تكلّم بالإسبانية): أعطي الكلمة إلى الممثل الدائم للجزائر، السيد الجزائري، لكنني أود أن أقر على وجه الخصوص أنه آخر رئيس يتمتع بما يلزم من المهارات والقدرات القيادية لاعتماد مقترح عملي بشأن برنامج العمل.

السيد الجزائري (الجزائر) (تكلّم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود اغتنام فرصة إعطائي الكلمة لكي أعمل بنصيحتكم لنا في بداية هذا الاجتماع، أي أن ندلي الآن ببيانات عامة ونرجى البيانات المحددة ذات الصلة بالتقرير إلى وقت لاحق.

وسأكتفي بالإشارة في ختام بياني العام إلى بعض المبادئ التوجيهية المتعلقة بصياغة التقرير.

وأود الآن أن أتوجه بأسمى عبارات التقدير إلى سلفكم، سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لما أبداه من اجتهاد عند الاضطلاع بمهامه. كما أود أن أشكر السفير راو على تعليقاته الأخيرة وأعرب له عن تأييد وفد بلدي الكامل لها.

كما يسرني أن أوجه ترحيباً حاراً إلى السيد مينتي الممثل الدائم الجديد لجنوب أفريقيا. فلقد حظيت بشرف التعاون مع السيد مينتي، والسيدة بوليت بيرسون - ماتي، رئيسة اللجنة البلجيكية لمناهضة الاستعمار والفصل العنصري، خلال الثمانينيات لما كنت سفيراً لدى بلجيكا وكان السيد مينتي يقاوم النظام الاستبدادي القائم في بلده آنذاك.

والكثير منا يعتبر السفير مينتي وجهاً مألوفاً في مجال نزع السلاح، ونحن سعداء بانضمامه إلينا. فالتزامه بمسائل نزع السلاح وخبرته الواسعة في هذا المجال، اللذان ظهرا من بيانه الملهّم صباح اليوم، عنصران سيثريان ويلهمان نقاشاتنا الرامية إلى تحقيق هدفنا الجماعي، فضلاً عن أنهما سيضيفان على أعمال المؤتمر ما تحتاج إليه من زخم جديد. وأنا أؤكد تأييدنا الكامل لرأي السيد مينتي بشأن توسيع المؤتمر ودور المنظمات غير الحكومية الذي لا غنى عنه في هذا السياق، ولن أكون أفصح من الرئيس فيما قاله في وقت سابق في هذا الصدد.

وأذكر أن أحد زملائنا تساءل قبل قليل فيما اعتقد عمّا يدفع بعض الدول إلى تشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان والتخوف في الآن ذاته من مشاركتها في عمل مؤتمر نزع السلاح.

وأود أيضاً أن أتوجه بترحيب حار إلى المثلة الدائمة لسري لانكا، السفيرة كونانايكام، وأن نعرب لها عن مدى سعادتنا بمواصلة عملية الحوار وتبادل الآراء التي بدأناها مع سلفها.

السيد الرئيس، يتزامن تعيينكم في هذا المنصب مع بلوغ الدورة مرحلة دقيقة تقتضي منا بلوغ اتفاق بشأن التقرير الذي سنقدمه إلى المجتمع الدولي حول العمل المنجز خلال دورة عام ٢٠١١، وذلك استجابة لتطلعات الجمعية العامة ومطالبها الكثيرة التي تضمّنها العديد من قرارات الأمين العام المقدمة في بداية هذه الدورة.

وفي الواقع، يتزامن قرب اختتام أعمال هذه الدورة مع بزوغ تساؤلات ومخاوف أو شواغل بشأن مستقبل المؤتمر. ورغم تكثيف نقاشاتنا بشأن مختلف بنود جدول الأعمال وبرنامج العمل وأساليب عمل المؤتمر، لم نستطع تحقيق توافق الآراء الذي حققناه قبل سنتين بشأن برنامج العمل كما نصّت على ذلك الوثيقة CD/1864 التي أشرتم إليها. وهكذا، بلغ المؤتمر كالعادة طريقاً مسدوداً يبدو الخروج منه في المستقبل القريب أمراً مستبعداً للأسف.

وباتت بلدان عديدة لا تطيق هذا الوضع الذي من شأنه أن يهدد وجود المؤتمر ذاته. ولقد ترتبت على هذا الوضع حالة قلق ونفاذ صبر تشهد عليها الآراء المقدمة خلال متابعة الاجتماع رفيع المستوى والنقاشات المتوقعة بشأن هذه المسألة في الدورة القادمة للجمعية العامة.

يبد أنه يجب أن نعترف بأن المأزق الذي وصل إليه المؤتمر يعزى، كما ذكر الكثيرون، إلى غياب الإرادة السياسية وتباين التصورات المتعلقة بمسألتي الأمن والدفاع.

وقدّمت في الجلسات العامة السابقة موجزاً لتقييم بلدي لهذا الوضع. فنحن لا نعتقد أن هذا الطريق المسدود يُعزى إلى مسائل إجرائية صرفة. وبالتالي، فإن حل المشكلة الرئيسية لا يتوقف على تغيير أساليب عمل المؤتمر أو اعتماد أطر عمل أخرى.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى تمازج المسائل الإجرائية والجوهرية، يستحيل التمييز بين المسائل الإجرائية التي يمكن حلّها بأغلبية الأصوات والمسائل الجوهرية التي ترتبط بأمن الدول ويجب معالجتها طبقاً لقاعدة توافق الآراء.

وإذا سعينا إلى التفاوض بشأن المسائل الرئيسية الأربع خارج إطار مؤتمر نزع السلاح فلن نحقق الصكوك المبرمة الهدف المنشود، لأن احتمال غياب بعض الشركاء الأساسيين عن هذه المفاوضات سيفقد هذه الصكوك الشرعية السياسية والسلطة القانونية اللازمتين لأي صك دولي يتعلق بالمسائل الأمنية.

وستعترني أوجه القصور نفسها المفاوضات التي تجرى بين "مجموعات متناغمة". ومن شأن هذا المنهج أن يقوض الإطار المتعدد الأطراف تدريجياً دون أن يقدم أية حلول مستدامة.

وإن أسباب هذا المأزق أعمق بكثير ولا يمكن، بالتالي، تجاوزه من خلال تقديم تنازلات بسيطة تتعلق بأساليب عمل المؤتمر. وبمكنا النظر في تقديم بعض التنازلات لكن هذا الأمر لن يساعدنا على تجاوز هذا المأزق.

وفي الحقيقة، تمثل المشكلة، كما ذكرت آنفاً، في غياب الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ ولاية المؤتمر الأولية كما تعرّفها "الوصايا العشر"، سيما إبرام صكوك متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وأشدّد على كلمة "نزع السلاح" بدءاً بإزالة الأسلحة النووية.

وبعد مرور ٧٥ سنة على اعتماد أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي، مازال يُحتفظ بعشرات آلاف الأسلحة النووية بسبب مذاهب نووية نشأت إبان الحرب الباردة وتستمد وجودها الحالي من حجة الردع، لكن الأمر لا يتعلق بضعيف يردع قوياً وإنما بقوي يردع تهديد ضعيف. لقد انقلب العالم رأساً على عقب.

صحيح أن المؤتمر لا يزال يستقطب اهتمام أغلبية البلدان بدليل مشاركة رئيس الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة وعدد من الأشخاص المرموقين. وأود في البداية أن أشير إلى تعيين ممثل رفيع المستوى، هو الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، وأن أعرب له عن احترامي وتقديري لما ينجزه من عمل لمساعدتنا على تجاوز هذا المأزق.

ولكن ينبغي الاعتراف أيضاً بأن استمرار هذا المأزق ينال من مصداقية المؤتمر، وبأنه يتعين علينا، إذا أردنا الحفاظ على دور المؤتمر باعتباره المنتدى الوحيد للتفاوض في مجال نزع السلاح، كما ذكر ذلك زملاء كثيرون صباح اليوم، أن نسعى معاً جاهدين في سبيل إنشاء إطار عمل، ولو كان بسيطاً، يسمح لنا باستئناف العمل الجوهري.

وهذا كله كلام جميل، إلا أنه يتعين علينا إيجاد سبيل لإعطاء مضمون حقيقي لما أصبح منذ بعض الوقت شيئاً أشبه بـ "الرؤية". وفي هذا السياق، يجب أن نتصدى الدول الأطراف مجتمعة للتحديات التي تواجهها وتوافق على بدء التفاوض حول الصكوك المتعددة الأطراف التي توفر أمناً حقيقياً وجماعياً وترمي إلى نزع السلاح حقاً لا إلى منع انتشاره فقط. وهو تفاوض تأخر كثيراً.

ومن المهم وضع برنامج عمل شامل ومتوازن يتناول التهديدات والمصالح الأمنية لكل طرف.

وتتصدر مسألة إزالة الأسلحة النووية الأولويات التي يجب أن نتفق عليها جميعاً. وهو التزام أكدته بحق، كما ذكر آنفاً، محكمة العدل الدولية في فتواها المؤرخة تموز/يوليه ١٩٩٦. وأعادت الدول الحائزة للأسلحة النووية تأكيد التزامها الواضح بإزالة ترساناتها النووية كلياً. ويجب تدوين الهدف من نزع السلاح عن طريق سن أحكام قانونية تجعل استعمال هذه الأسلحة أمراً غير مشروع.

وفي ضوء ما سلف، سيسعى برنامج عمل المؤتمر إلى تحديد العناصر والسبل اللازمة لتحقيق هذا الهدف في المدى الطويل. وفي هذا السياق، سيشكل إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية وغيرها من المتفجرات النووية ولتدمير المخزونات تدريجياً عنصراً أساسياً في عملية نزع الأسلحة النووية.

وينبغي أن تكون هذه المعاهدة جزءاً من نهج شامل يفضي إلى نزع الأسلحة النووية. وينبغي استكمالها على سبيل الأولوية بتدابير أخرى لإعادة بحث المبادئ التي تقوم عليها المذاهب النووية بهدف حصر دور الأسلحة النووية في سياسات الدفاع.

والهدف من ذلك هو إعطاء معنى عملي لمبدأ الأمن التام للجميع. وفي هذا الصدد، يمثل منح ضمانات أمنية سلبية ملزمة وموثوق بها أولوية بالنسبة إلى البلدان التي التزمت بعدم حيازة أسلحة نووية، كبلدي على سبيل المثال.

ونقر على غرار سائر الدول بأن المسؤولية الأساسية لأية حكومة تتمثل في حماية مواطنيها ومصالحها. وهذه مهمتنا هنا باعتبارنا ممثلين لدولنا، لكننا نعتقد أن المصالح الوطنية ينبغي أن تراعي المصالح المشتركة للبشرية جمعاء، وينبغي ألا ينظر في الاعتبارات الأمنية بمعزل عن جملة الاعتبارات المتعلقة بالإنسانية ككل.

وعلاوة على ذلك، من غير المفهوم أن ينظر إلى ما أعربت عنه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من حاجة مشروعة إلى الأمن على أنه يمثل خطراً على أمن الدول الحائزة لهذه الأسلحة أو تهديداً له.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤيد كلياً البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا منذ قليل نيابة عن مجموعة الـ ٢١ وما ذكره بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وما زالت الجزائر تعتقد أن المقرر المنصوص عليه في الوثيقة CD/1864 يشكل منطلقاً للعمل عن طريق مختلف الآليات التي يتوقف نجاحها في النهاية على تقارب مختلف المواقف والمصالح لبلوغ توافق في الآراء. وأوجه انتباهكم إلى أنني قلت "منطلقاً": فأنا لا أقول إنه يجب الاحتفاظ بصيغة المقرر الحالية، لأنه يمكن تغيير النص، لكنني أقول إنه يتيح لنا على الأقل إطاراً منطقياً. وفي النهاية، يمكننا أن نعرب عن تأييدنا لوثيقة ما أو نعارضها، لكن لا يمكننا أن نؤيد المنطق أو نعارضه؛ بل علينا أن نكون منطقيين في كل ما نفعله.

وإذا لم تأخذ الأمور منحى إيجابياً، فقد يكون عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة، كما اقترحت ذلك ممثلة سري لانكا في وقت سابق، أفضل سبيل في نظرنا للتعامل بصورة شاملة مع المأزق الذي توجد فيه حالياً جميع آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

ويمكننا بالطبع إنشاء لجنة جديدة - ما يسميه الإنكليز اللجنة الملكية أو ما قد نسميه "لجنة الحكماء" - سعياً إلى المكافأة الكبرى التي لم ندخر جهداً لنيلها، غير أن التجربة الأخيرة علمتنا عدم الإفراط في التفاؤل بهذا الشأن.

وعلى العموم، يهدف مشروع التقرير الذي استلمناه إلى تجسيد عمل المؤتمر تجسيداً وقائعياً كما ينص على ذلك النظام الداخلي. غير أنه يمكن تحسينه بقدر أكبر لتفادي تكرار الإشارات إلى الوثيقة السابقة. كما يجب أن نجد طريقة لإدراج العناصر ذات الصلة التي برزت مؤخراً وتعتبر مفيدة لمناقشاتنا، لكن يجب أن نميز بينها وبين عملنا خلال هذه الدورة.

السيد البعني (تونس) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أن أدلي ببيان عام لا يتعلق بتقريركم الممتاز المقدم إلى المؤتمر. وبما أنها أول مرة أخذ فيها الكلمة، اسمحوا لي بداية بأن أقدم نيابة عن بلدي تونس أحر التهاني بمناسبة تعيينكم رئيساً للمؤتمر. فتونس وكوبا ربطتهما على الدوام علاقات ممتازة.

ويمكنني أن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم لمساعدتكم على الاضطلاع بمهامكم الصعبة، لا سيما اعتماد التقرير. واسمحوا لي أيضاً بأن أتوجه، ولو متأخراً، بتنهائي الحارة إلى السيد توكايف بمناسبة تعيينه أميناً عاماً لمؤتمر نزع السلاح. ونحن واثقون من أن خبرته الدبلوماسية ومعرفته العميقة بمجال نزع السلاح سيقدمان إضافة ملموسة وقيمة إلى عمل مؤتمرنا. كما يسعى وفد بلدي إلى التعاون مع الأمين العام للمضي قدماً صوب تحقيق أهداف مؤتمرنا النبيلة.

السيد الرئيس، زملائي الأعزاء، من المعلوم أن مؤتمر نزع السلاح يمرّ منذ سنوات بفترة عصيبة. وعلينا ألا نتجاهل هذا السبات الذي تكرر عقب بداية واعدة. وبينما يشهد العالم اضطرابات استثنائية تفرز تحديات جديدة، ويدي المجتمع الدولي تضامناً إزاء هذه الاضطرابات، يبدو أن مؤتمرنا، الذي تجب الإشارة إلى أنه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح، يتخلى عن مهمته الأساسية.

ولقد حان الوقت تماماً لكي نبدأ العمل معاً باقتناع وواقعية لإعادة الأمور إلى نصابها، ونكثف جهودنا لتحقيق المزيد من النجاح.

ولقد قدّم ممثلو دول أعضاء كثيرة تقييمهم للوضع. واستمعت بارتياح كبير إلى ما أدلى به سفير الجزائر منذ قليل. إن المؤتمر يعاني من مشكلة مزدوجة.

فأما المشكلة الأولى فهي سياسية إذ تميل الدول الأعضاء إلى التركيز على المصالح الفردية بدلاً من التركيز على الإجراءات الجماعية التي يمكنها أن تفضي إلى نتائج أكثر حسماً واستدامة. وأما المشكلة الثانية فهي هيكلية، لأن النظام الداخلي للمؤتمر يستوجب توافقاً في الآراء - مرادفاً لحلّ توفيقية واتفاق - حتى وإن كان ذلك على أدنى مستوى ممكن فقط.

ولقد ظهر في وقت ما بصيص من الأمل؛ فسطع في الأفق وهبّ علينا كنسمة تعد بإعادة إرساء بيئة تعمّها الثقة من جديد. لكن سرعان ما تلاشى هذا التفاؤل مخلفاً حالة شلل أفضت إلى المأزق الذي يوجد فيه المؤتمر اليوم.

وقد أشير منذ قليل إلى تحليلات مهمة ومبادرات قيمة. وعلى الرغم من أن الهدف من ذكرها هو إنعاش هذه الهيئة فإننا ما زلنا بعيدين عن سبيل الخلاص.

ونحن نرحّب بالأصوات التي تناشد المؤتمر بدء مناقشة صريحة بشأن مستقبله وإجراء مشاورات معمّقة تمهّد الطريق أمام الأعضاء نحو بلوغ اتفاق.

ولم يكن تفادي هذا الجمود والمأزق أمراً مستحيلاً على الإطلاق. وتعتبر تقنيات التفاوض المستخدمة في هذا المنتدى المتعدد الأطراف ابتكارية جداً. ولا بد أن نسعى جاهدين إلى استخدام جميع السبل الممكنة لإخراج المؤتمر من هذا المأزق وإعادةه إلى مسار المفاوضات بما فيه مصلحة جميع البلدان.

وتونس التي أكدت، عقب ما شهدته من تغيرات جذرية، التزامها بالقانون الدولي والسلم والأمن، تعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده في سبيل بناء عالم أفضل للجميع، عالم أكثر استقراراً وخالياً من أسلحة الدمار الشامل.

والمطلوب من هذا المؤتمر أن يؤدي الدور الذي أنيط به من قبل مؤسسيه.

السيد أورغيل (منغوليا): السيد الرئيس، إنها أول مرة آخذ فيها الكلمة منذ توليكم الرئاسة، ولذا سمحوا لي بداية أن أوجه إليكم تحياتي الحارة بمناسبة تعيينكم رئيساً للمؤتمر نزع السلاح وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين. ويعرب وفد بلدي بدوره عن تقديره الخالص لزميلنا سفير الهند الذي يتأهب لمغادرة جنيف. كما نرحب ترحيباً حاراً بالزملاء المنضمين إلينا حديثاً.

وفيما يتعلق بعمل المؤتمر، يشاطر وفد بلدي جميع الوفود إحباطها المتنامي إزاء وجود المؤتمر في مأزق منذ أمد بعيد وعجزه عن التقدم نحو المفاوضات. ونرحب بجهود الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد ونثمنها كل الثمين. وإذ نعرب عن قلقنا إزاء المأزق المستمر في المؤتمر، نتطلع إلى أن نبحت في مقترحات أخرى ترمي إلى إنعاش أعماله، كما نتطلع إلى تقديم إسهامنا.

وإذ نستعد للنظر في مشروع التقرير، تشعر حكومة بلدي بضرورة التعبير عن موقفها إزاء إحدى المسائل الأساسية المتعلقة بالمؤتمر، وهي الترتيبات الدولية لطمأننة الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها.

ولطالما أيدت منغوليا الرأي القائل إن طمأننة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها من خلال تزويدها بضمانات أمنية لا لبس فيها وملزمة قانوناً تعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأبدى مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ موافقته على ذلك عندما نصّ في خطة عمله على ضرورة أن تبدأ الدول مناقشات جوهرية فورية، هنا داخل المؤتمر، بهدف صياغة توصيات تتعلق بجميع جوانب هذه المسألة. ويؤيد وفد بلدي الرأي القائل إن مسألة وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية ينبغي أن تكون جزءاً من هذه المناقشات.

وفي إطار ما نبذله من جهود لبلوغ عالم خال من الأسلحة النووية، يمكن اعتبار الضمانات الأمنية السلبية تديراً مهماً، وإن كان في النهاية مؤقتاً، لتشجيع عدم الانتشار والحد من دور الأسلحة النووية في عالمنا اليوم.

واعترف قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٩٨٤(١٩٩٥). بما للدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من مصلحة مشروعة في الحصول على ضمانات أمنية، إذ أشار إلى الضمانات الأمنية المذكورة في البيانات الأحادية للدول النووية الخمس، وإن كانت هذه الضمانات غير ملزمة قانوناً.

وتقدم إلى الدول الأعضاء في معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية ضمانات أمنية ملزمة قانوناً من خلال تصديق الدول النووية على بروتوكولات المعاهدات المنشئة لهذه المناطق. وتعد هذه الضمانات أحد الإجراءات المهمة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، وهي إجراءات ينبغي توسيعها لتشمل بروتوكولات جميع هذه المعاهدات.

ويرحب وفد بلدي بتصديق الاتحاد الروسي مؤخراً على معاهدة بليندايا وبما اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية من إجراءات مؤخراً في سبيل التصديق على بروتوكولات معاهدي بليندايا وراروتونغا.

وتعتقد منغوليا اعتقاداً راسخاً بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تساعد على توطيد السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي وتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية والمضي قدماً في تحقيق أهداف نزع السلاح. ونناشد الدول النووية العمل بشكل بنّاء للتصديق على البروتوكولات ذات الصلة.

ويؤكد وفد بلدي أهمية تقديم ضمانات أمنية سلبية لمنع استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، غير أنه يعتقد أن إزالة جميع الأسلحة النووية إزالة تامة هو الضمانة المطلقة الوحيدة لعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها.

ولذا يحث وفد بلدي الدول النووية على مواصلة اتخاذ ما يلزم من الإجراءات للوفاء بالتزامها الصريح المتعلق بإزالة أسلحتها النووية.

ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، الذي أعلن عنه منذ ٢٠ سنة تقريباً ويحظى اليوم بترحيب واعتراف دوليين، لا يساهم في تعزيز الأمن الدولي لبلدي فحسب وإنما يساهم أيضاً في تحقيق أهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح وتحقيق الأمن الإقليمي والدولي.

وهكذا تروج منغوليا، انطلاقاً من موقعها الجغرافي الفريد، لما تسعى المناطق الخالية من الأسلحة النووية إلى الترويج له. فنحن نعمل على نحو وثيق مع المناطق الخالية من الأسلحة النووية ونشارك بانتظام في اجتماعات الدول الأطراف في معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية. غير أننا نعتقد أن من المهم بالنسبة إلينا مواصلة تدعيم هذا المركز وتعزيزه من خلال التعريف به دولياً. ولهذا الغرض، نتشاور حالياً مع الدول المعنية ونقدم من ثم مساهمتنا العملية في عملية نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي هذا الشأن، أود أن أشير إلى أهمية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٧٠/٦٥ المتعلق بالأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، وأن أعرب أيضاً عن امتناننا لوفدي روسيا الاتحادية والولايات المتحدة اللذين عبّرا في ١٠ شباط/فبراير من هذا العام عن استعدادهما لمواصلة العمل مع منغوليا فيما يتعلق بتعزيز هذا المركز.

واسمحوا لي في الختام بأن أعرب لكم عن رغبة وفد بلدي في أن تكثف هذه الهيئة عملها بشأن الضمانات الأمنية السلبية طبقاً لما أشار إليه القرار المنصوص عليه في الوثيقة CD/1864. ونحن مستعدون للمشاركة في هذا العمل.

السيد درايعي (جمهورية إيران الإسلامية): السيد الرئيس، يسعدنا أن نتولوا رئاسة هذه الهيئة المؤقتة. واسمحوا لي بأن أؤيد البيان الذي أدلى به منذ قليل ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ ٢١. كما أودّ أن أودّع بدوري سفير الهند راو وأن أتمنى له كل التوفيق والنجاح.

واسمحوا لي أن أرحب بالسيد مينتي، سفير جنوب أفريقيا، الذي تشرفت بالعمل معه عن كثب طيلة سنوات عديدة، وبسفيري سري لانكا وتونس، وأن أؤكد لهم دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين.

وبما أن الموضوع الرئيسي لهذا الاجتماع مرتبط بطريقة أو بأخرى بالتقرير، أودّ أن أعرض بعض المواقف العامة لوفد بلدي إزاء هذا التقرير. فلدينا موقف مبدئي يقضي بضرورة أن يستوفي تقرير المؤتمر ثلاثة معايير يتمثل أولها في ضرورة أن يتضمن وقائع؛ وثانيها في أن يكون إجرائياً؛ وثالثها في أن يقتصر على إبراز أنشطة المؤتمر وعمله. وسنتشر هذه المسائل عند قراءة التقرير فقرة فقرة.

السيد كون هيريونغ (جمهورية كوريا): السيد الرئيس، أودّ أن أستغل فرصة أخذ الكلمة لأول مرة منذ أن توليتم الرئاسة لأهنتكم على اضطلاعكم بهذه المسؤولية الجسيمة ولكن الحيوية. وأودّ أن أؤكد لكم أن وفد بلدي يدعمكم كلياً ويسعى إلى التعاون معكم. وأودّ أن أعرب أيضاً عن تقديري لما أنجزه السفير راو الذي يغادرنا وأن أتمنى له كل التوفيق والنجاح.

إننا نناقش اليوم التقرير السنوي المقدم من المؤتمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. إلا أن من المؤسف أن تمر سنة أخرى على وجود المؤتمر دون أن يعتمد برنامجاً للعمل. وأنساءل عما إذا كان من غير الممكن إيجاد حل من داخل المؤتمر نفسه للخروج من الجمود الذي يعيشه المؤتمر منذ ١٥ سنة. وأخشى أن يكون هذا التقرير السنوي دليلاً إضافياً على هذا الجمود.

واليوم، يعرض علينا التقرير السنوي. وصحيح، كما جاء في هذا التقرير، أن جهوداً قد بُذلت هذه السنة داخل المؤتمر وخارجه في سبيل إنعاشه من خلال الحوارات والنقاشات التي دارت داخل جلسات المؤتمر العامة وغير الرسمية، وعملية التشاور مع المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمم العام للأمم المتحدة، وحوار الجمعية العامة بشأن المؤتمر. غير أن هذه الجهود لم تستطع المضي بالمؤتمر قدماً لأن البلدان لم يبد أي منها مرونة بل ركزت كلها على تكرار موقفها الرسمي أو تفصيله.

وخير دليل على هذا الوضع الصياغة المتعلقة بالعمل الجوهري في الجزء الثالث من مشروع التقرير السنوي. فإذا نظرتم إلى هذا الجزء، سيتبين لكم بسهولة أن صيغته تكاد تشبه الصيغة المستخدمة في تلخيص نتائج المناقشات المتعلقة بجميع بنود جدول الأعمال.

فإلى متى سنواصل تقديم هذا التقرير السنوي النمطي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة؟ قد يكون من المعقول الإصرار على ربط جمود المؤتمر بعوامل خارجية بالأساس مثل الاعتبارات الأمنية الإقليمية، إلا أنني أعتقد أن بإمكان المؤتمر أن يحقق تقدماً من خلال إعادة تفسير آليات عمله الداخلية، من قبيل الإجراءات، أو إصلاحها.

وإلى جانب هذه الجهود المبذولة داخل المؤتمر، قد يكون من المفيد، كما أكد ذلك وفد بلدي، إنشاء فريق يضم شخصيات بارزة يتولى إيجاد حلول تساعد على تجاوز مشاكل المؤتمر الراهنة. ولا داعي للتذكير بأن المؤتمر ينبغي أن يعتمد على أعضائه. غير أنني أعتقد أنه بالإمكان أيضاً طلب مساعدة جهات خارجية لحل مشاكل المؤتمر عندما يستعصي علينا حلها من داخله. ولا أعتقد أن هذا الأمر يتعارض مع مبدأ النهج القائم على الأعضاء.

واليوم، أود أن أطلب إلى الجميع التحلي بما يلزم من المرونة وبذل ما يلزم من الجهود لإثبات وجود إرادة سياسية. وأود أن يحمل المؤتمر من جديد شعلة الجهود الرامية إلى نزع السلاح ومنع الانتشار من خلال إبراز قدراته وحكمته الجماعية.

وفي الختام، أودّ أن أرحّب بسفراء سري لانكا وجنوب أفريقيا وتونس. وأنا متيقن من أن تجاربهم ستثري مناقشات المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): إذ أعطي الكلمة إلى الممثل الدائم لشيلي، السيد أويارسي، الذي كان رئيساً سابقاً للمؤتمر وبذل جهوداً جبارة في هذا الصدد وساعدني فعلاً على فهم بعض المسائل وعلى أن ألفت عمل المؤتمر، أودّ أن أقرّ بما أنجزه من عمل داخل هذا المؤتمر.

السيد أويارسي (شيلي) (تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أقرّ للسفير راو، من خلال وفد الهند وممثلها، بما أنجزه من عمل وبكل ما قام به لمساعدتي شخصياً على الاضطلاع بمهامي إبان رئاسة شيلي للمؤتمر كلما استشرته. وأودّ أن أرحّب أيضاً بالسفير مينتي وأطلب من ممثل جنوب أفريقيا أن يبلغه بأن وجوده داخل المؤتمر يعدّ في نظرنا أمراً ضرورياً. كما أودّ أن أرحب ترحيباً خاصاً بالمثلة الدائمة لسري لانكا. وأنا أعرفها شخصياً ومتيقن من أن مساهمتها ستثري عملنا.

ونحن نشكركم السيد الرئيس على الطريقة الناجحة التي توليتم بها مسؤولية إعداد التقرير المتعلق بعمل مؤتمر نزع السلاح. ونزولاً عند طلبكم، سأتناول هذا الموضوع بإيجاز.

ونحن نشكّر ما قدمته الأمانة من مساعدة مهنية من أجل إعداد مشروع هذا التقرير. ومقارنة بمشروع السنة الماضية، لم يتضمن هذا المشروع أية قيمة مضافة أو جوهرية، ما يعني أن المؤتمر فشل مجدداً في الاضطلاع بولايته كهيئة تفاوضية. وليس هذا وقت تحليل الأسباب

التي تجعل من الصعب تحقيق الزخم السياسي، وهي أسباب عديدة لكنها ليست كلها إجرائية. ولقد قدّم الممثل الدائم للجزائر ملاحظة مهمة وأعتقد أي أنفق معه بهذا الخصوص إلى حد كبير. وربما سيؤول بنا هذا الوضع إلى تقديم تقرير وقائعي صرف. وينبغي عدم تفسير هذا الطابع الوقائعي بأنه سبيل لتفادي نقل ما حدث. فطابع التقرير الوقائعي والدقيق يجب أن يجسد كل الحقيقة. وفي هذا الشأن، نؤيد ما أعرب عنه صباح اليوم أحد رؤساء المؤتمر السابقين، الممثل الدائم لكولومبيا، من قلق بشأن الإشارة إلى الملاحظات والرسائل والاقتراحات والشواغل المتعلقة بإنعاش أعمال المؤتمر وبما يجري داخله. ونحن ندرك ما يفرضه الواقع من قيود ولكن قد يكون باستطاعتنا إعداد مشروع شامل يناسب الجميع ويرسل إشارة سياسية، وإن كانت خفيفة، بشأن ما يحدث هنا.

ومن الواضح أن هذه السنة شهدت إجراء مناقشات مختلفة بشأن الوضع الحالي لمؤتمر نزع السلاح. ولقد استلمنا في هذه القاعة رسائل من الأمين العام للأمم المتحدة وممثلين رفيعي المستوى لبلدان مختلفة ومن الأمين العام للمؤتمر نفسه. وهذه الأمور حدثت، وهي وقائع حقيقية. ومن حيث المنطق، ينبغي أن نكون قادرين على أن ننظر في بعض أفكارهم المتعلقة بهذه الشواغل - التي لقي العديد منها التأييد - وأن ندرجها في التقرير متى أمكن. لكن من حيث الواقع، ينبغي أن نقر بأن هذا الأمر قد لا يكون ممكناً لأن الواقعية والسداجة مفهومان متلازمان إلى حد ما. ويسهل في ظل هذا الوضع - وأود أن أشدد على هذه النقطة - أن نتخيل كيف سيفسر هذا الأمر داخل الجمعية العامة، وكيف سيسمح التقرير الوقائعي باتخاذ بعض الخطوات. ولا يعود لي أن أحدد ما إذا كانت هذه الخطوات إيجابية أم سلبية لكن الجمعية العامة لن تبدي لا مبالاة إزاء هذا الأمر. ويمكننا أن نتخيل كيف سيؤثر هذا الأمر في القرارات السياسية التي ستتخذ في نيويورك بشأن المسائل التي اتسمت بحساسية خاصة في مؤتمر هذا العام. وكلنا نعرف هذه المسائل. وعلى وجه التحديد، نبدي، في إطار نهج براغماتي وواقعي، مرونة فيما يتعلق بمحذوف الفقرتين ٨ و ٩ لأنهما لا تعالجان المسائل المنصوص عليها صراحة في جدول الأعمال، لكن ينبغي أن تتضمننا في نظرنا حصيللة المسائل والشواغل التي حُللت في المؤتمر. ومن الصعب تجاهل المغزى السياسي لهذه الإشارات.

ويمكن الاحتجاج أيضاً بعدم وجود صلة بين الفقرة ١٠ وأي بند من بنود جدول الأعمال. ويمكن القول إن التقرير سيتضمن معلومات عن أنشطة هيئات أخرى، لكن ما من شك في أن فكرة التواصل بين المجلس الاستشاري والمؤتمر كانت بمبادرة من المؤتمر نفسه، وأن رئيس المؤتمر، إبان رئاسة شيلي له، شدّد على ضرورة أن تستمع هذه الهيئات إلى مختلف الآراء المتعلقة بالوضع الذي يواجهه هذا المنتدى وعلى الفرصة المتاحة لها في هذا الصدد. فهذا الحدث ينبغي الإشارة إليه. كما إننا نبدي مرونة إزاء طريقة عرض هذا الحدث في الوثيقة، لكننا نرى أن هذه الأحداث ينبغي أن تشكل جزءاً من الزخم السياسي الذي يتعين أن ينقله المؤتمر لنيويورك. كما نعتقد أن الفقرة ١١ ينبغي أن تفتح بإشارة إلى اجتماع مؤتمر نزع السلاح المعقود في ٤ آب/أغسطس.

السيد الرئيس، أعرب لكم أخيراً عن استعدادنا للتعاون معكم في إعداد تقرير ذي قيمة مضافة دنيا - وأكرر كلمة دنيا - أو بكل بساطة إعداد تقرير وقائعي صرف.

وفي الختام، أودّ توديع الزملاء المغادرين على أمل اللقاء بهم مجدداً. وأنا على يقين أنهم سيساعدون في المستقبل على التوعية بمسائل نزع السلاح ومنع الانتشار في المناقشات وعمليات صنع القرار التي ستجري داخل بلدانهم وداخل النظام المتعدد الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سوف أعوّل على تجربتكم وحكمتكم لمساعدتنا في تحسين التقرير، لكنني سأعتمد أيضاً على إرادة سائر الأعضاء للعمل نحو بلوغ هذا الهدف.

السيدة فوخانتي (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، كنا نفضل معالجة هذه المسائل أثناء مناقشة فصول هذا التقرير ذات الصلة، بما أن بعض الوفود استجابت لطلبكم وقدمت بالفعل مبادئ توجيهية عامة بشأن التقرير، لكن سمحوا لي بأن أنوب عن وفد بلدي في توضيح بعض الأمور.

أولاً، أشكركم بطبيعة الحال على سرعة توزيع الوثيقة، وأملّي أن يساعدنا ذلك في اعتمادها بتوافق الآراء قبل اختتام الدورة. وأتبع في تعليقي المنطق نفسه الذي اتبعه من ذي قبل الممثلان الدائم لكولمبيا وشيلي، إذ نعتقد أنه ينبغي إدراج بعض العناصر المشار إليها في الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ من الفصل الأول.

وعلى وجه العموم، يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي الحفاظ على منطوق الفقرة ٨ من خلال الإشارة إلى المناقشات التي أجريت داخل مؤتمر نزع السلاح بشأن الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وابتاع المنطق ذاته، ينبغي الاحتفاظ بالإشارة إلى آلية المتابعة - أي المجلس الاستشاري - وإلى آخر جلسة خاصة عقدتها الجمعية العامة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١. ويعتقد وفد بلدي أن الوثيقة ينبغي أن تحتفظ بهذه الإشارات. غير أنه ينبغي لنا، كما أشار إلى ذلك الممثلان الدائم لكولمبيا وشيلي، أن نضعها بالضبط في سياق عمل مؤتمر نزع السلاح.

وتتضمن الفقرة ١٠ مثلاً مسألة نود معالجتها وهي تتعلق بالإجراءات التي يتخذها الأمين العام. ونعتقد أنه سيكون من المناسب جداً الإشارة إلى رأي الأمين العام، على أن يقتصر ذلك على ما قاله لنا في هذا المنتدى. ولهذا الغرض، تتضمن الفقرة ٥ تفسيراً للبيان الذي أدلى به الأمين العام خلال اجتماع رسمي معقود في ٢٦ كانون الثاني/يناير من هذه السنة، وربما كان بإمكاننا أن نعززه بإشارة إلى تعليقاته على الاجتماع الرفيع المستوى. والأهم من ذلك، أنه ينبغي في اعتقادنا الإشارة إلى الاجتماع غير الرسمي بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح والأمين العام في اليوم ذاته. ونلاحظ أن التقرير لا يتضمن إشارة إلى هذا الأمر، وقد تكون هذه فرصة سانحة للتركيز على رأي الأمين العام وحواره مع أعضاء المؤتمر بشأن أهم جوانب الاجتماع الرفيع المستوى. وابتاع المنطق ذاته، تنفق مع ما اقترحه الممثل الدائم لشيلي منذ قليل بشأن الاحتفاظ بالإشارة إلى الاجتماع غير الرسمي المعقود مع المجلس الاستشاري في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

وثمة مسألة أخرى، أشرت إليها سابقاً، وهي الاجتماع الرسمي الذي عُقد إبان رئاسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتابعة اجتماع الجمعية العامة المعقود في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١. ونعتقد أنه قد يكون مناسباً الإشارة إلى هذا الاجتماع في التقرير. ويمكننا، في سياق هذا الاجتماع الرسمي المعقود في ٤ آب/أغسطس ٢٠١١، الإشارة إلى الوثيقة CD/1911، التي قدّمتها مجموعة من البلدان.

وفي النهاية، وكما أشار إلى ذلك بالفعل الممثل الدائم لكولومبيا، عقد المؤتمر اجتماعين غير رسميين في ٩ و١٤ حزيران/يونيه حاول خلالهما تقييم حالة المؤتمر الراهنة وتحديد سبل تعزيزه وإنعاشه. ونرى أن هذين الاجتماعين يمثلان إجراءين محددتين اتخذهما المؤتمر بشأن حالته ويتجاوزان عملية المتابعة البحتة للدعوات والمبادرات المنبثقة عن باقي المنتديات مثل الجمعية العامة. ولهذا الغرض، ينبغي أن يتضمن التقرير في اعتقادنا إشارة على حدة إلى هذه الاجتماعات المعقودة إبان رئاسة كولومبيا. ولذا، نحثكم على النظر في إدراج هذه الإشارة في الفرع (زاي) من الجزء الثاني من التقرير، فضلاً عن الوثيقة المقدمة من وفد كولومبيا.

وخلال نظرنا في التقرير فقرة فقرة، سيؤكد وفد بلدي كذلك بعض مقترحاته المتعلقة بالصياغة وسيقدم أخرى بشأن مختلف الفقرات، ولكن هذه هي أهم النقاط العامة التي وددنا إثارتها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حال الإدلاء بأخر بيان سنحاول جميعاً الاتفاق على كيفية التفاوض على الوثيقة، لكنني الآن أود أن أشكركم على بياناتكم وتعليقاتكم العامة على هذه الوثيقة.

السيدة حاكيو واكوخا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أودّ أن أستهل كلمتي بتأكيد دعم وفد بلدي لكم ولوفد كوبا التي تعدّ حليفة للمكسيك داخل مؤتمر نزع السلاح. كما أودّ أن أعرب عن أسفي إزاء مغادرة سفير الهند راو وعن تمنياتي له بالتوفيق والسداد في مهامه الجديدة وأن أعلمه بأنه يمكنه الاعتماد دوماً على دعم المكسيك وصدقتها. وفي السياق ذاته، أودّ أن أرحّب بالممثلين الدائمين الجديدين لسري لانكا وجنوب أفريقيا، وهما بلدان خاضا إلى جانب المكسيك معارك عديدة. وأتمنى أن نكسب معاركنا القادمة بشأن نزع السلاح في هذا المنتدى وفي غيره من المنتديات.

السيد الرئيس، أود بداية أن أشكركم على سرعة توزيع مشروع التقرير وعلى ما بذلتموه بمعية الأمانة من جهد لتزويدنا بأساس لبدء عملنا. ويود وفد بلدي أن يشارك ممثلي كولومبيا وشيلي والأرجنتين اقتراحهم وطلبهم أن يتضمن التقرير إشارة إلى اتجاه وصيغة المناقشات التي عقدها المؤتمر هذه السنة فيما يتعلق بمسألة إنعاشه، وهي إشارة أُغفلت عن غير قصد.

ولقد أعرب وفد بلدي مراراً عمّا بات مستحيلاً تسميته إحباطاً وإنما اقتناعاً بعدم مقبولية الوضع الحالي للمؤتمر، واستمعنا بانتباه إلى بيانات مختلفة أشارت فيها الوفود إلى أن اتخاذ قرارات أو عقد مناقشات بشأن مؤتمر نزع السلاح في منتديات أخرى لا علاقة لها بالموضوع سيشكل إجراءً لم يسبق له مثيل أو مستحيلاً إلى حد ما. ونرى أن من غير المقبول أكثر ألا يشير التقرير على النحو الواجب إلى مناقشات، أجراها أعضاء المؤتمر أنفسهم، بشأن النقد الذاتي اللازم للمضي قدماً في هذا المنتدى. ويعتقد وفد بلدي بالتالي، أنه ينبغي تعزيز الفرع (زاي) من الجزء الثاني، وقد يكون ذلك بوضع قائمة بالأنشطة المنجزة هذه السنة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك الجلسات العامة. كما أودّ تذكيركم بكل ما قالتها وفود كولومبيا وشيلي والأرجنتين وبما عُقد من جلسات عامة بشأن مسألة إنعاش المؤتمر إبان رئاسة شيلي له. ويتضمّن وصف أنشطة الرئاسة إشارة عابرة إلى هذه المسألة لكننا نعتقد أنها ذات صلة بالفرع (زاي) الذي يتناول المقترحات المتعلقة بمناقشة مسألة إنعاش المؤتمر لا تلك المتعلقة بتحسينه. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه يتعين علينا إيلاء الصياغة اهتماماً شديداً عند الوصول إلى مناقشة هذا الموضوع في الفقرة ١٩.

وخلال دورة عام ٢٠١١، لم يوزّع على الإطلاق أي مشروع قرار ينص على وضع برنامج عمل. وهذا ما حصل بالفعل، ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي من ثم بذل جهود في سبيل تقديم معلومات وقائية إضافية إلى الجمعية العامة. وهكذا نقترح إدراج عبارة توضّح للجمعية العامة أن عدم قيام مؤتمر نزع السلاح في دورة عام ٢٠١١ باعتماد برنامج عمل أو تنفيذه يعزى إلى غياب مشروع قرار ينص على وضع برنامج عمل.

السيد ري يانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): السيد الرئيس، يودّ وفد بلدي في البداية تهنئة كوبا من جديد على توليها رئاسة المؤتمر وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليعرب عن امتنانه للدول الأعضاء التي ساعدته في الاضطلاع بمهامه إبان رئاسته للمؤتمر.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا قبل قليل. ومن جهة أخرى، يضطر وفد بلدي إلى توجيه انتباه الدول الأعضاء إلى ما صدر عن ممثل كندا من ملاحظات استفزازية وتهجّمية.

فقد كشفت كندا من خلال ما سمعناه منها اليوم، عن الوجه الحقيقي لإجراءاتها تجاه عمل المؤتمر. وهي إجراءات مغرضة. ولا يمكن النظر إليها على أنها تستهدف بلداً واحداً وإنما كل الدول الأعضاء في المؤتمر والمؤتمر برمته.

ولهذا السبب لم يرحّب بإجراءات كندا المغرضة. ولا أحد أيّد بيان كندا. لقد قوّضت كندا عضويتها داخل المؤتمر. وإبان رئاسة بلدي للمؤتمر، كان أعضاء المؤتمر يشعرون بالارتياح وكانت الأمور تجري على أحسن ما يرام داخل المؤتمر بفضل عدم وجود كندا التي تسعى إلى تدمير عمل المؤتمر.

واليوم استمعنا إلى ملاحظات كندا. وأنا لست متأكداً من أن المؤتمر لديه فكرة عن كيفية العمل بحضور كندا التي تسعى حقاً إلى تدمير عمله. فكندا تتبع سلوكاً مخالفاً لسلوك الدول المتحضرة الملتزمة بترع السلاح وبالعالم خال من الأسلحة النووية.

وغياب كندا عن المؤتمر سيشره براحة كبيرة. ولا يمكن أن تنهرب كندا من مسؤوليتها عن إجراءاتها المغرضة. ووفد بلدي يرفض هذه الإجراءات بقوة. وفيما يتعلق بتوسيع عضوية المؤتمر، تنتظر بلدان عديدة الانضمام إلى المؤتمر. وبمكنا أن نستبدل أحد هذه البلدان بكندا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): إني أسعى إلى تيسير عمل المؤتمر ولهذا أحتاج إليكم جميعاً، إلى كل دولة، بما فيها الدول التي لديها صفة المراقب - وبمكنا اغتنام هذه الفرصة للترحيب بها، لا سيما بتلك التي أعربت عن رغبتها في أن تصبح دولاً أعضاء. وأنا أعول على كل دولة من الدول. وأنا متيقن من أن ميدان المعركة يقع خارج هذه الغرفة، وأعول على تعاونكم وجهودكم الجبارة من أجل إعداد تقرير المؤتمر الذي ينتظره منا المجتمع الدولي.

وإلى جانب ذلك، سأطلب منكم الأمور التالية. إني أريد أن نتوصل إلى اتفاق، لأنه حالما نتوصل إلى اتفاق سأنفذه بحذافيره. وسأكون صارماً مع الجميع بمن في ذلك السفراء إذا ظلوا موجودين في غرفة الاجتماع. وإلا، فما عليهم إلا أن يتركوا مندوبيهم في غرفة الاجتماع ويعودوا إلى بعثاتهم لإنجاز بعض أعمالهم، لأني أعتقد أنه ينبغي التركيز من الآن فصاعداً على التفاوض. وهو ما يعني أنه حالما نبدأ النظر في الوثيقة فقرة فقرة لا ينبغي لأحد أن يأخذ الكلمة من أجل الاحتجاج أو إطالة الحديث. وأنا أعتقد حقاً أن ما من دولة ستقتنع بالتعمية أو التجميل لأننا نعلم جميعاً ما قُدم إلينا من تعليمات وما نبحت عنه في الوثيقة التي نعتمدها.

وهذا يعني أنني سأطلب من الوفود التي تأخذ الكلمة أن تقدم مقترحات صياغة محدّدة تتمثل في إضافة نص أو تعديله أو بكل بساطة حذفه، وألا تتجاوز كلمتها خمس دقائق. ولا يوجد لدينا هنا ضوء أحمر وأصفر وأخضر لكن أعتقد في الواقع أني سأشير عند اللزوم إلى الضوء الأحمر، لأنه إذا أردنا أن نكون فاعلين - وهذا ما طلبه ويتوقعه مني الجميع بصفتي ميسراً لهذه العملية أكثر من كوني رئيساً للمؤتمر - فلا بد أن نبدأ العمل، ونبدأ التفاوض الآن، علماً أن المفاوضات لا تتمثل في إلقاء خطابات مسهبة وتكرار المواقف التي نعرفها جميعاً. وعلى كل حال، أشكر الوفود التي أكّدت مواقفها في بيانها الافتتاحية.

لقد انتهى الآن وقت الإدلاء بهذه البيانات، وستكون ملاحظاتي الافتتاحية مختصرة عملاً بما اقترحت لإدارة العمل. أمل أن تتفقوا معي جميعاً وألا تحتاجوا إلى أخذ الكلمة.

السيد ريد (الولايات المتحدة الأمريكية): ستكون كلمتي سريعة جداً وستقتصر على الفقرة ٧. وفي الواقع، أعربت وزيرة خارجية بلدي، السيدة هيلاري رودام كلينتون، عن سعادتها لمخاطبة المؤتمر خلال هذه الدورة. وأعترف أن صائغي هذا المشروع لم يحاولوا لدى إعدادهم سوى تجميع بعض البيانات ...

الرئيس: سيدي، هل تسمحوا لي بمقاطعتكم؟ سنتناول نص المشروع فقرة فقرة، ويمكنكم أن تثيروا هذه المسألة عند بلوغ الفقرة ٧. فأنا لا أرفض ملاحظتكم لكنني أحبب أن نبدأ بالفقرة الأولى، وسنراعي مقترحكم بالكامل عند بلوغنا الفقرة ٧. هل أنتم موافقون؟

السيد ريد (الولايات المتحدة الأمريكية): أوافق. شكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): كنت أتوقع أن أكون قد بلغت الآن منتصف القراءة الأولى للوثيقة، غير أن توقعاتي خابت. لكن الحياة علمتنا التحلي بالمرونة والتكيف مع وضع الأمم المتحدة المتغير.

وأطلب إليكم مجدداً الانطلاق من الصفر، إذا جاز القول، والتكيف مع أسلوب العمل الجديد، وأطلب إلى جميع الوفود التي تأخذ الكلمة أن تدلي ببيانات محدّدة المعنى. وستابع العمل. وأعتقد أن الوقت لن يسعفنا للانتهاء من قراءة الوثيقة في اجتماع هذا الصباح إذ لم يبق عن نهايته سوى ٤٠ أو ٤٥ دقيقة - وأنا متأكد أنه لن يسعفنا. وأعتزم استئناف عملنا هنا على الساعة ٣ ظهراً. وسنقرر في وقت لاحق كيف سنواصل عملنا الأسبوع القادم.

السيد الجزائري (الجزائر): لا أدري إن كنتم ترغبون الشروع في قراءة النص الآن، لكنني أود أن أقترح عليكم عقد اجتماع غير رسمي لمناقشة هذه المسألة عوض مناقشتها في هذا الاجتماع الرسمي، وقد يكون استئناف العمل في وقت لاحق فكرة أفضل. لكن القرار الأخير يعود إليكم سيدي الرئيس. وأقترح أن نرفع الجلسة الآن ونعقد اجتماعاً غير رسمي في الوقت الذي ترونه مناسباً. إنه مجرد اقتراح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا أعترض على أن نتحول إلى اجتماع غير رسمي الآن. وأودّ أن أقول إنني لا أعترض على إجراء المفاوضات سواء في إطار اجتماع رسمي أو غير رسمي، لكن ما أربغ فيه حقيقة هو أن يسمح شكل هذه المفاوضات أيّاً كان، بأكبر قدر ممكن من الشفافية ويمنح الدول التي لديها صفة مراقب المشاركة بنشاط في العملية. لكنني لا أعترض على عقد اجتماع غير رسمي إذا كان هذا الأمر سيساعدنا فعلاً في الاضطلاع بعملنا. فلننتقل إلى اجتماع غير رسمي.

السيد الجزائري (الجزائر): يقتصر مقترحي على مسألة تنظيم النقاش. فأنا لست جاهزاً بعد لتقديم مساهمتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): هل من اعتراض على النهج المقترح؟ ولعله من الأفضل، إن كنتم تشعرون بالتعب، أن نبدأ هذا الاجتماع مباشرة على الساعة ٣ ظهراً، فأنا ألتح التعب على وجوه بعضكم بسبب طول مدة هذا النقاش الهام الذي أشكركم عليه، لا سيما أن العديد من الوفود قدّمت معلومات مفيدة جداً. وعلى كل حال، أعتقد أن من الأفضل، بناء على مقترح الممثل الدائم للجزائر، أن نأخذ قسطاً من الراحة وتتناول وجبة الغذاء ونعود بكل قوة وحزم لبدء المفاوضات مباشرة بعد الظهر.

السيد فيبول (الهند): لا تعليق لدي على الانتقال من جلسة عامة إلى جلسة غير رسمية وعلى مواصلة العمل بعد الظهر. وأخذت الكلمة لكي أتوجه بالشكر إلى جميع الوفود التي أعربت عن تقديرها للعمل الذي أنجزه سفير بلدي وعن تمنياتها له بالتوفيق في مهامه المقبلة. وإني ألتزم بأن أبلغه بذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعتقد أن السفير راو يستحق فعلاً ما خصّه به المتحدثون من مشاعر التقدير والامتنان؛ وهذا شعورنا في الواقع داخل المؤتمر إزاء العمل الذي أنجزه الممثل الدائم لبلدكم. وسنرفع الآن هذه الجلسة بما أنه لا يوجد أي اعتراض على ذلك. ولقد فهمت أنه ينبغي، من باب تلبية احتياجات عملنا والحرص على الدقة، أن نختتم هذه الجلسة ونبدأ جلسة جديدة للمؤتمر على الساعة ٣ ظهراً.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.